ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية

- المسارات البديلة
  بعد فشل مفاوضات سد النهضة
- حدود تقارب الرؤيتين
  العالمية والمصرية لحقوق الإنسان
- تقييم طلاب التعليم
  ما قبل الجامعي خلال الجائحة
- دراما رمضان 2021..
  فرص عودة القوة الناعمة المصرية

MAY 2021
العدد (24)
www.ecsstudies.com
ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

"حقوق الإنسان ..
بناء عالم ما بعد الجائحة"

HUMAN RIGHTS ..
BUILDING A POST-
PANDEMIC WORLD

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- حقوق الإنسان من منظور مصري

قضايا دولية 10

- أبعاد الخلاف والتوافق في العلاقات الأمريكية-الإثيوبية
- مبادرة "كوفاكس".. ماذا يعوق التوزيع العادل للقاحات؟

قضايا الأمن والدفاع 20

- المسارات البديلة بعد فشل مفاوضات سد النهضة
- تأثير التوافق المصري-التونسي على القضايا العربية
- التداعيات المحتملة لـ"قضية الفتنة" في الأردن

قضايا السياسات العامة 32

- تقييم طلاب التعليم ما قبل الجامعي خلال الجائحة
- تصنيع اللقاحات بالدول النامية.. قيود الاكتفاء الذاتي

قضايا نوعية 42

- موكب المومياوات.. نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية
- دراما رمضان 2021.. فرص عودة القوة الناعمة المصرية

كيف يفكر العالم؟ 54

- حدود تقارب الرؤيتين العالمية والمصرية لحقوق الإنسان

بيانات وإحصائيات 62

- مصر في مؤشر الأداء البيئي 2020

الافتتاحية

حقوق الإنسان من منظور مصري

* د.عبد المنعم سعيد

بينما تواجه مصر حزمًا من الاعتبارات "الجيوسياسية" التي تتفاعل مع إقليمها (الأزمة الليبية، والقضية الفلسطينية) والأخرى "الجيواستراتيجية" المرتبطة بمصالحها العليا المباشرة (أزمة سد النهضة)؛ فإنها تتفاعل مع قضايا أخرى لا تقل أهمية لها علاقة بالحوارات العالمية الكبرى حول اتجاه العالم، والسمعة الدولية للدولة المصرية، ومنها قضية وموضوع حقوق الإنسان.

بالنسبة لهذا البعد الأخير، فإن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية عقد مؤتمرًا موسعًا عن "حقوق الإنسان وعالم ما بعد الجائحة"، منطلقًا من تقرير الأمم المتحدة الصادر في شهر ديسمبر الماضي حول هذه القضية. جاء المؤتمر ممثلًا للدولة المصرية بكافة منابعها في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وأركان المجتمع المدني والإعلام المصري والأجنبي وممثلين للسفارات المختلفة.

انتهى المؤتمر إلى بيانٍ أبرز من جانبٍ أهمية الموضوع وإلحاحه على الساحة العالم، ومن ناحية أخرى طرح مجموعة من القضايا البارزة منها: موضوع الحبس الاحتياطي، والإفراج عن محتجزين على ذمة قضايا مختلفة. ودون الدخول في التفاصيل المختلفة للمؤتمر، فإنه مثّل لبنة في التفاعل الفكري بين المركز والموضوع الهام لفت نظر كثيرين على الساحتين الداخلية والخارجية باعتباره يمثل اجتهادًا مصريًا في التعامل مع الموضوع.

جدل عالمي وإقليمي

عالميًا، خلقت الجائحة ضمن ما خلقت مناظرات فكرية عظمى على الساحة العالمية دارت في البحث عن إجابات لأسئلة من نوعية ما إذا كانت الديمقراطية أو السلطوية أكثر كفاءة في إدارة الأزمة الصحية الهائلة، وما إذا كانت القيود الاحترازية على الإنسان التي فرضتها الأزمة يمكنها أن تُفضي إلى أنواع جديدة من السيطرة والهيمنة على حرية الإنسان وأموره الخاصة. الأزمة أيضًا خلقت مناظرة في المقابلة بين حق الإنسان في الحياة، وحقه في العيش بعد أن بات إغلاق الاقتصاد جزءًا من تقييد التجمعات المختلفة، سواء كان ذلك في السياحة أو الصناعة أو حتى أماكن العمل الحكومية.

وفتحت الأزمة مجالات جديدة للمناظرات الحقوقية بين "العولمة" التي نقلت الوباء بين أركان الكوكب، والدولة القومية التي بات عليها تحمل مسئولية مقاومة الوباء بالنظر إلى الآثار التي طالت حقوق الإنسان، وكان أبرزها تزايد خطاب الكراهية، واستهداف الفئات الضعيفة التي أدت إلى تقويض جهود الاستجابة السريعة والفعّالة في مواجهة الجائحة. وبالتالي، أدت إلى تزايد النزعات القومية والعرقية والشعبوية والسلطوية والتراجع عن مكتسبات حقوق الإنسان في بعض البلدان. ووجد الكثير من الحقوقيين أن الجائحة قوضت حقوق الإنسان، من خلال توفير ذريعة لتدابير قاسية وإجراءات قمعية تقيّد حرية الإعلام والصحافة.

إقليميًا، فإن الجائحة أعطت دفعات إضافية للخطاب العالمي الذي يرى أن تخلّف دول الشرق الأوسط في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان يرجع إلى طبيعة الدولة، والتي لم تُفْشِل فقط تجربة "الربيع العربي" وطموحاته، وأدت إلى حروب أهلية ونزاعات كبيرة وإلى الهجرة والنزوح؛ وإنما تدفع -كما حدث في الانتخابات الأمريكية التي واكبت صعود الوباء- إلى التأكيد من قبل الديمقراطيين على وضع قضية حقوق الإنسان على رأس قائمة أولويات التعامل مع دول الإقليم ومن بينها مصر. وبعد فوز الرئيس "جو بايدن" في الانتخابات، فإن قوى متعددة داخل الحزب الديمقراطي أعطت اهتمامًا خاصًا للقضية، خاصةً ما تعلق منها بالدولة المصرية والمملكة العربية السعودية.

اختبار المسيرة التنموية

في مصر، جاءت جائحة كورونا خلال الشهور الأولى من عام 2020 لكي تضع الدولة ومسيرتها التنموية موضع الاختبار أمام أزمة مختلفة جاءت من مملكة أخرى غير ممالك البشر أو ممالك الدول، وإنما هي من الممالك التي تهدد وتقتل ولا تُرَى، ويكون ضحاياها من البشر ومن الثروة. ورغم هذه الإشكالية، فإن الدولة المصرية طرحت تجربتها الخاصة على أساس أن معالجة الجائحة سوف تقوم على أساس "الكفاءة" العلمية والتكنوقراطية في تعبئة الموارد القومية لمواجهة الجائحة. وأقامت الدولة توازنًا معقولًا جرى بين

العزل الاجتماعي، واستمرار الحياة، وأكثر من ذلك المحافظة على الممكن من المسيرة التنموية، وكان هذا التوازن الدقيق أهم عوامل نجاح مصر في تعاملها مع الأزمة، خاصة خلال الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة في التعامل مع ثقافة الشعب المصري الذي يعرف دائمًا ثقافة الازدحام والتواصل الاجتماعي في المناسبات في الحضر والريف.

ورغم ما حدث من تراجع في الإصابات والوفيات منذ مطلع العام الجاري 2021 في مصر والعالم، فإن الأزمة مستمرة وهي لا تخص مصر وحدها وإنما النظام العالمي، مما أثر على مصر أيضًا في أمور كثيرة لها علاقة بالتجارة والسياحة، وفي قناة السويس وأسعار النفط، وما يترتب عليه من تحويلات العاملين المصريين في الخارج. وهكذا تعرضت مسيرة التنمية في مصر التي انطلقت خلال السنوات الخمس الماضية لضربة كبيرة على الرأس عندما انفجرت أزمة كورونا.

ورغم كل الأبعاد السابقة للأزمة فإن المسيرة التنموية المصرية لم تتوقف، وكانت مصر ضمن عدد قليل من دول العالم التي حافظت على معدل إيجابي للنمو خلال سنة الأزمة الأولى، حيث حققت 3.6% معدلًا للنمو في عام الجائحة، ومن المقدر أنها سوف تحقق في العام الحالي -حسب تقديرات بنك بريباس ومؤسسة فيتش- ما بين 2.9% و3.1%. وفي الحقيقة، فإن الدولة المصرية كانت تعبر في مجال حقوق الإنسان عن تأكيدها في عملية التنمية هذه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن الحماية الاجتماعية للأقل حظًا في المجتمع، وهي جزء أساسي من المواثيق الدولية في هذا الشأن.

لكن ذلك لم يعنِ التغاضي عن الحقوق السياسية، حيث حققت منجزات كبرى وغير مسبوقة في استمرار التأكيد على الوحدة الوطنية بين عناصر الدولة المختلفة، خاصة ما بين المسلمين والمسيحيين، وما بين الرجل والمرأة، وجذبت إلى داخل عملية التنمية المناطق "المهمشة" في جنوب مصر، و"العشوائيات" المنتشرة في الحضر، والنائية في سيناء والبحر الأحمر في شرق مصر، والوادي الجديد وساحل المتوسط في غربها.

"الوحدة الوطنية" في هذا الشأن تقع ضمن المشروع التنموي الشامل للدولة المصرية في إطار عملية تنمية واسعة النطاق، لا تؤدي إلى تحسين أحوال المواطنين فقط، أو ترفع من مستوى المعيشة فحسب، وإنما تتضمن وبقوة الاستجابة لحقوق الإنسان الأساسية في المساواة وتحقيق الذات والقدرة على التعبير عنها.

مراجعة من منظور شامل

من جانب آخر، فإن الدولة المصرية طرحت مفهومًا لحقوق الإنسان السياسية المباشرة مستمدًا من التزامات مصر الدولية في العهد الدولي لحقوق الإنسان بما جاء في دستورها الذي ينص بجلاء على حقوق التعبير والتجمع السلمي، وفقًا لما يتماشى مع المشروع المصري الشامل الذي يفرق بين حرية التعبير و"التحريض" الداعي إلى الفوضى أو إقامة دولة دينية تحل محل الدولة المصرية المدنية. وعلى المنوال نفسه، فإن التأكيد على حقوق التجمع "السلمي" تعني حقًا للتظاهر دون أن يكون مدعاة لتعطيل العمل، أو شل المواصلات العامة، أو الاعتداء على المنشآت العامة.

وهكذا فإن مصر شكلت مقتربها الخاص للتعامل مع حقوق الإنسان (الكفاءة في إدارة الأزمة الصحية، واستمرار التنمية، وتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق السياسية) وهو ما جرى طرحه في المؤتمر والتأكيد عليه من قبل المسئولين في الحكومة المصرية.

لكن مع التقدير للمسافات الكبيرة التي قطعتها الدولة المصرية للتعامل الشامل مع حقوق الإنسان؛ فإن المشاركين في المؤتمر طرحوا عددًا من القضايا التي انعكست في البيان الختامي للمؤتمر، وأشارت إلى قضية الحبس الاحتياطي، وضرورة المراجعة في شأنه، مع الدعوة إلى استئناف لجنة "العفو" التي جرى تشكيلها في المؤتمر الأول للشباب المصري من أجل مراجعة حالات المحتجزين في قضايا سياسية. هذه الدعوة للمراجعة في هذه القضية وتلك تتناغم مع حالة الشمول التي يتصف بها المشروع المصري للنهضة والداعي إلى المشاركة من قبل كافة الأطراف الوطنية في هذا المشروع.

قضايا دولية

1 أبعاد الخلاف والتوافق في العلاقات الأمريكية-الإثيوبية

تُشكل إثيوبيا أحد الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي؛ إلا أن تفاقم الأزمات الإثيوبية داخليًا وخارجيًا خلّف توترات في العلاقة مع إدارة جو بايدن في بعض الملفات، مثل أزمة التيجراي، خاصة مع ما تُوليه هذه الإدارة من أهمية لحقوق الإنسان، لكنّ ذلك لا يمنع وجود تقارب نسبي في ملف أزمة سد النهضة برغم مخاطره الكبرى على الأمن المائي للمنطقة، بينما لم تأخذ الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا حيزًا كبيرًا من الاهتمام الأمريكي.

2 مبادرة «كوفاكس».. ماذا يعوق التوزيع العادل للقاحات؟

تُعد مُبادرة "كوفاكس" أفضل فرصة أمام العالم للتوزيع العادل للقاح (كوفيد- 19)، حيث تستند إلى التعاون بين منظمات اليونيسف والصحة العالمية وتحالف اللقاحات "جافي" والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة. وتُموّل من خلالها الدول الغنية إمدادات اللقاحات للبلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل. مع ذلك، فثمة أهمية لتطوير المبادرة، وتجاوز العوائق أمامها من أجل الإمداد العادل للقاحات.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

نهج مغاير

برغم ما تمثله أزمة سد النهضة من خطر على عدم استقرار منطقة شرق إفريقيا؛ إلا أن سياسة إدارة جو بايدن أخذت نهجًا مغايرًا لما كان عليه الوضع إبان الرئيس السابق "دونالد ترامب"، وذلك على النحو الآتي:

- الالتفاف حول مطلب التوصل لاتفاق قانوني مُلزم، حيث كانت واشنطن رقمًا هامًا في الدفع بمسار المفاوضات الثلاثية تحقيقًا للتوصل لاتفاق قانوني ملزم وعادل للأطراف الثلاثة، وبرز ذلك بصورة كبيرة فيما اتخذته إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" من إجراءات لإقرار وضعية قانونية ملزمة للأطراف الثلاثة تراعي فيها كافة الاعتبارات والمصالح، وهو ما تجلى في المفاوضات التي تمت تحت رعاية الولايات المتحدة مطلع عام 2020 والتوصل لاتفاق في العام ذاته. غير أن الجانب الإثيوبي لم يوقع على هذا الاتفاق، مما ساهم في تأزم الموقف مرة أخرى، وتبع ذلك فرض إدارة ترامب عقوبات تمثلت في تعليق المساعدات المقدمة "لأديس أبابا" والمقدرة بنحو 272 مليون دولار.

- بيد أن سياسة "بايدن" وإن كانت تستهدف حل قضية السد بصورة دبلوماسية، كما عبر عن ذلك مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" في الثامن من أبريل 2021، إلا أنها تراجعت بصورة كبيرة عن لعب دور مؤثر للتوصل لاتفاق قانوني وملزم للأطراف الثلاثة، وبرز ذلك في العدول عن القرارات التي اتخذتها إدارة "ترامب" كما أشرنا إليه سلفًا، حيث جاء أول القرارات التي اتخذتها إدارة "بايدن" متمثلًا في استمرار تقديم المساعدات لإثيوبيا، والأمر الآخر الدفع بمسار تبادل البيانات والمعلومات فقط من جانب إثيوبيا لكل من القاهرة والخرطوم، وهو أمر يبتعد بصورة كبيرة عن الهدف الأساسي من المفاوضات الرامية إلى الوصول لاتفاق قانوني ملزم.

- الدفع بمسار الحل السلمي تحت المظلة الإفريقية، وذلك إعمالًا لمبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية". وفي ضوء المحادثات المختلفة التي جرت من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة وإثيوبيا، نجد أن موقف واشنطن بات يقتصر حول إبداء الرغبة في تقديم الدعم لحل أزمة السد، والتأكيد على أهمية استمرار المفاوضات للتوصل لحل سلمي عبر الحوار الإقليمي لحل النزاع المتعلق بسد النهضة، وكذلك حتمية الاعتماد على المظلة الإفريقية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي، والعودة إلى "كينشاسا" للحوار مرة أخرى، وذلك لحلحلة أزمة سد النهضة، وكذلك الانخراط لحل أزمة الحدود بين الخرطوم وأديس أبابا.

- تمخضت سياسة واشنطن حيال قضية السد عن نمط من الازدواجية، ففي حين ترفض الإجراءات الأحادية التي تقوم بها إثيوبيا، تندد بأي خيارات أخرى غير المسار التفاوضي، وهو ما يُمثل عاملًا ضاغطًا على مصر والسودان. بل إن واشنطن بدت أميل إلى الموقف الإثيوبي الذي يعول على الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة برغم فشل المفاوضات المستمرة تحت مظلة الاتحاد، وهو ما دفع مصر والسودان إلى المطالبة بمشاركة رباعية دولية في الوساطة، وهو ما رفضته إثيوبيا.

مأزق حقوق الإنسان

- اتسمت السياسة الأمريكية تجاه حرب التيجراي التي بدأت في نوفمبر 2020 بمحدودية الاشتباك مع الأزمة، حيث اقتصرت الاستجابة الأمريكية حينها على بعض التصريحات و"التغريدات" لمسئولين في الحكومة

الأمريكية كان أبرزهم وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، والتي تضمنت تخوفات من تصاعد ورفض تدويل الأزمة ودعوة للتهدئة، بالإضافة للمطالبة بسحب الجيش الإريتري من إثيوبيا، والسماح بمرور المساعدات الغذائية والإنسانية إلى داخل المنطقة، وهو النهج ذاته الذي سارت عليه إدارة بايدن فيما بعد.

- على الرغم من اتخاذ إدارة بايدن قرار عدم الربط بين تعليق المساعدات الأمريكية لإثيوبيا بسد النهضة، الذي كان قد اتخذه ترامب، واستلام إثيوبيا بالفعل حوالي 52 مليون دولار كمساعدات إنسانية من إدارة بايدن؛ إلا أن واشنطن لم تفرج عن باقي المساعدات بعد، وعلقت المساعدات العسكرية على استقرار الوضع في إقليم تيجراي. ومع تصاعد الصراع في تيجراي وصدور العديد من التقارير التي تفيد بحدوث عمليات اغتصابات واسعة وجرائم إبادة جماعية، تصاعدت نبرة التنديد الأمريكي بالأحداث، ووصفها وزير خارجية الولايات المتحدة تونى بلينكين لأول مرة بـ"التطهير العرقي"، كما بعث بايدن حليفًا وثيقًا هو السيناتور الديمقراطي كريس كونز إلى إثيوبيا لإبلاغ مخاوف الولايات المتحدة بشأن الأزمة إلى كبار القادة الإثيوبيين والاتحاد الإفريقي.

- تزايدت مخاوف البيت الأبيض من تفاقم الأوضاع في منطقة التيجراي الإثيوبية، وهو ما عبر عنه البيان الصادر في الثامن من أبريل 2021، خاصة فيما يتعلق بوضعية حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية التي يعاني منها الإقليم، وهو ما تطلب تزايد التعاون لوضع الخطوات الحاسمة لمعالجة الأزمة، بما في ذلك توسيع وصول المساعدات الإنسانية، ووقف الأعمال العدائية، ورحيل القوات الأجنبية، والتحقيقات المستقلة في الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي ضوء مساعي واشنطن للعب دور مؤثر في هذا الصراع، دعت واشنطن مجلس الأمن أكثر من مرة لعقد اجتماع لمناقشة تداعيات الأزمة في تيجراي، كان آخرها الاجتماع المغلق المنعقد في 15 أبريل 2021، ولم تنجح الولايات المتحدة في دفع الدول نحو صياغة بيان مشترك بشأن الأحداث في تيجراي، بسبب الرفض الروسي والصيني.

اهتمام محدود

- يُمثل ملف التوترات الحدودية بين الخرطوم وأديس أبابا واحدًا من الملفات المعقدة، والناجمة عن إعلان الجيش السوداني انتشاره على حدوده الشرقية، في نوفمبر 2020، وبسط سيطرته على الأراضي الزراعية التي كانت تستغلها بعض المليشيات الإثيوبية طوال ربع قرن من الزمن، الأمر الذي رفضته إثيوبيا، واتهمت الجيش السوداني باختراق حدودها، وطالبته بالانسحاب. وعلى العكس من أزمتي سد النهضة والصراع في تيجراي، لم تحظَ أزمة الصراع الحدودي بين السودان وإثيوبيا بنفس القدر من اهتمام الإدارة الأمريكية، سواء في عهد ترامب أو بايدن، ولم تَلْقَ نفس الزخم من تصريحات المسئولين في واشنطن؛ إلا أن الإدارة الأمريكية الجديدة تناولت تلك القضية عبر اللقاءات الثنائية بين المسئولين الأمريكيين والإثيوبيين، كان آخرها لقاء "كريس كونز" مبعوث واشنطن إلى إثيوبيا، مع رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" وعدد من المسئولين بالحكومة الإثيوبية في نهاية شهر مارس الماضي،

وذلك لدفع مسار التسوية السياسية لحل الخلاف الحدودي مع السودان عبر آلية التفاوض.

- ربما كان السبب في عدم حصول قضية الحدود على الزخم ذاته الذي حظيت به قضية السد وصراع تيجراي، هو عدم حدوث انتهاكات حقوق إنسان أثناء استعادة الجيش السوداني لأراضيه على عكس ما جرى في إقليم تيجراي، كما لم تُهدَّد حياة الملايين كما هو الحال في أزمة سد النهضة، مما دعا واشنطن إلى التعامل مع القضية كتهديد مؤجل وليس عاجلًا.

خلاصة القول، إن إدارة بايدن تنتهج نهجًا مغايرًا إزاء القضايا المتشابكة مع إثيوبيا والقرن الإفريقي بشكل عام. ففي حين تُبدي "واشنطن" استعدادها لحل قضية السد، تنتقد العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الفيدرالي الإثيوبي في إقليم التيجراي، وتصف ذلك بـ"التطهير العرقي".

أيضًا، بينما كانت إدارة ترامب تبحث سحب قواتها من إفريقيا، فإن إدارة "بايدن" تُولِي أهمية خاصة للقارة بصورة عامة ولمنطقة القرن الإفريقي على وجه التحديد، وتجلى ذلك في تعيين مبعوث خاص للقرن الإفريقي، وهو منصب جديد يهدف إلى معالجة الأزمة المتفاقمة في إثيوبيا وعدم الاستقرار في المنطقة الأوسع.

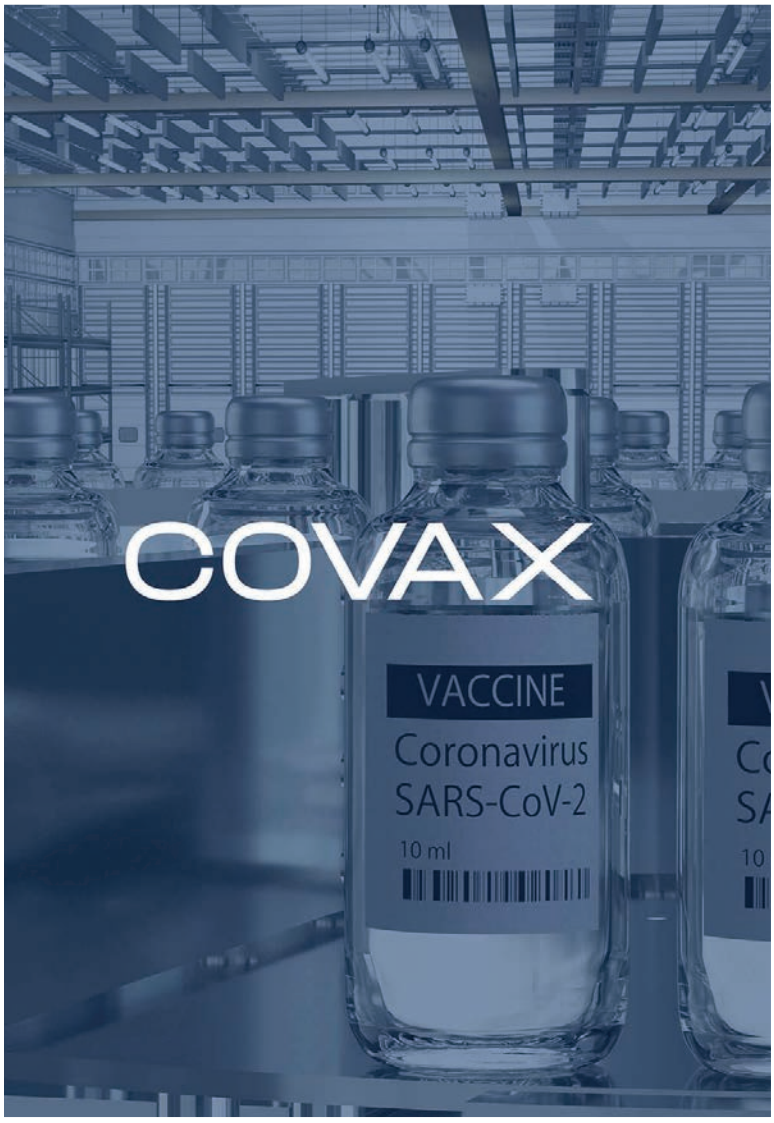

مبادرة «كوفاكس».. ماذا يعوق التوزيع العادل للقاحات؟

* أسماء عادل *نسرين الصباحي
باحثان بوحدة الدراسات الأفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد مُبادرة "كوفاكس" أفضل فرصة أمام العالم للتوزيع العادل للقاح (كوفيد- 19)، حيث تستند إلى التعاون بين منظمات اليونيسف والصحة العالمية وتحالف اللقاحات "جافي" والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة. وتُموّل من خلالها الدول الغنية إمدادات اللقاحات للبلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل. مع ذلك، فثمة أهمية لتطوير المبادرة، وتجاوز العوائق أمامها من أجل الإمداد العادل للقاحات.

خطة التطعيم

- تتمثل الخطة الأولية لمبادرة كوفاكس في تطعيم 20% من السكان الأكثر عرضةً للخطر، بما في ذلك العاملون الصحيون والأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 65 عامًا. وبحلول نهاية عام 2021، يجب أن يكون ما لا يقل عن ملياري جرعة لقاح مضمونة الجودة وقائمة على الاحتياجات وجاهزة لإنهاء المرحلة الحادة من الوباء، وتتلقى البلدان الفقيرة ما لا يقل عن 1.8 مليار جرعة من هذه اللقاحات (منها 1.3 مليار مجانية) لحماية حوالي 27% من سكانها خلال عام 2021.

- في ديسمبر 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها جمعت ما يقرب من ملياري جرعة من اللقاحات الحالية للاستخدام في جميع أنحاء العالم، وتوزيع جرعات كافية لحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية بحلول منتصف عام 2021، وتسليم حوالي 1.2 مليون جرعة من لقاح فايزر-بيونتك إلى 18 دولة، من إجمالي 40 مليون جرعة متفق عليها، وحوالي 336 مليون جرعة من لقاح أسترازينيكا إلى جميع البلدان التي وقعت على مُبادرة "كوفاكس" خلال الربع الأول من عام 2021.

- تمكّنت مُبادرة "كوفاكس" من تقديم 32 مليون جرعة لقاح إلى الدول منخفضة الدخل، ولكن شهدت عملية تسليم اللقاحات تأخير حوالي 350 مليون جرعة من لقاح أسترازينيكا إلى حوالي 64 دولة خلال النصف الأول من عام 2021، نتيجة قرار الهند بالتوقف مؤقتًا عن تصدير جرعات اللقاح، في 24 مارس 2021، في ظل أهمية الهند لتوفير نسبة 86% من إمدادات اللقاح لمُبادرة "كوفاكس".

- تُواجه البلدان منخفضة الدخل تحديات لوجستية لشراء اللقاحات؛ من نقص الأموال، وضعف البنية التحتية لنقلها وتخزينها في مكان شديد البرودة. ويُمكن لكوفاكس المُساعدة التقنية في تمويل الصيغ التي يسهل تخزينها للحقن. وبالتالي، يكون من الأنسب إجراء حملات تطعيم واسعة النطاق في هذه البلدان.

توزيع اللقاحات

تَمثلت إحدى الأولويات في وضع خطط وطنية للتطعيم ضد جائحة (كوفيد- 19)، وخرائط طريق لكيفية قيام الأنظمة الصحية بإيصال اللقاحات إلى الأشخاص ذوي الأولوية، وخطط التسليم لتلقي الجرعات الممولة من "كوفاكس"، وقدرة كل دولة على تطعيم سكانها بسرعة وبشكل مُنصف، ويُمكن توضيح كيفية إدارة وتوزيع اللقاحات على النحو التالي:

- **توزيع وإمداد اللقاحات:** أصدر مرفق "كوفاكس" توقعات العرض الأولية في 20 يناير 2021، مع العديد من المحاذير (توافر اللقاح الفعلي، التمويل الكافي، والاستعداد القطري)، حيث أعلنت المُبادرة عما يقرب من 2.3 مليار جرعة من اللقاح للتوزيع العالمي خلال عام 2021، واللقاحات الأولية المتاحة (أكسفورد-أسترازينيكا وفايزر-بيونتيك)، ولقاحات (نوفافاكس، وجونسون آند جونسون) اعتبارًا من أبريل 2021. وفي هذا الإطار، نشر مرفق "كوفاكس"، في 3 فبراير 2021، خطة توزيع لكل بلد على حدة لـ337 مليون جرعة من اللقاح المتوقعة في النصف الأول من عام 2021، و1.2 مليون جرعة من لقاح فايزر-بيونتيك، و240 مليون جرعة من لقاح أكسفورد-أسترازينيكا من معهد سيروم بالهند، مُكملة بـ96 مليون جرعة من إنتاج أسترازينيكا الخاص.

- **ضمان التوزيع العادل:** توفير اللقاحات لما لا يقل عن 20% من السكان في كل بلد مُشارك خلال الجولة الأولى من تخصيص اللقاحات، وفيما بعد ستتلقى جميع البلدان المشاركة في "كوفاكس" جرعات كافية لتحصين ما بين 2.2 % - 2.6% من سكانها، باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية، فنظرًا لحجمها ستتلقى جرعات تتراوح بين 16 – 20% من سكانها بسبب التكلفة اللوجستية العالية لإيصال شحنات صغيرة من اللقاحات.

- **تقاسم اللقاحات:** حدثت اختلالات صارخة في تقاسم اللقاحات بين الدول، حيث تلقى واحد من كل أربعة أشخاص لقاح (كوفيد- 19) في المتوسط في البلدان ذات الدخل المرتفع، أما في البلدان منخفضة الدخل فقد تلقى واحد من بين أكثر من 500 شخص اللقاح. وقال فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، إن نهج "بلدي أولًا" لا يمكن أن ينجح في جائحة لا تعرف حدودًا.

الدول المستفيدة

- هنالك 24 دولة إفريقية، و13 دولة بمنطقة أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي، و9 دول من منطقة الشرق الأوسط، استلمت جرعات من لقاح (كوفيد- 19) لا سيما "أسترازينيكا". ورغم ارتفاع عدد الدول التي شملتها مُبادرة "كوفاكس"، إلا أنها قد حصلت على نسبة ضئيلة للغاية (تتراوح بين 10% حتى 30%) من إجمالي الجرعات المخصصة لها. ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال الآتية التي تظهر الدول التي استلمت لقاحات (كوفيد- 19) في إطار مبادرة "كوفاكس" وفقًا لكل قارة اعتمادًا على البيانات الصادرة عن "GAVI- The vaccine alliance".

توزيع لقاحات (كوفيد- 19) في إفريقيا

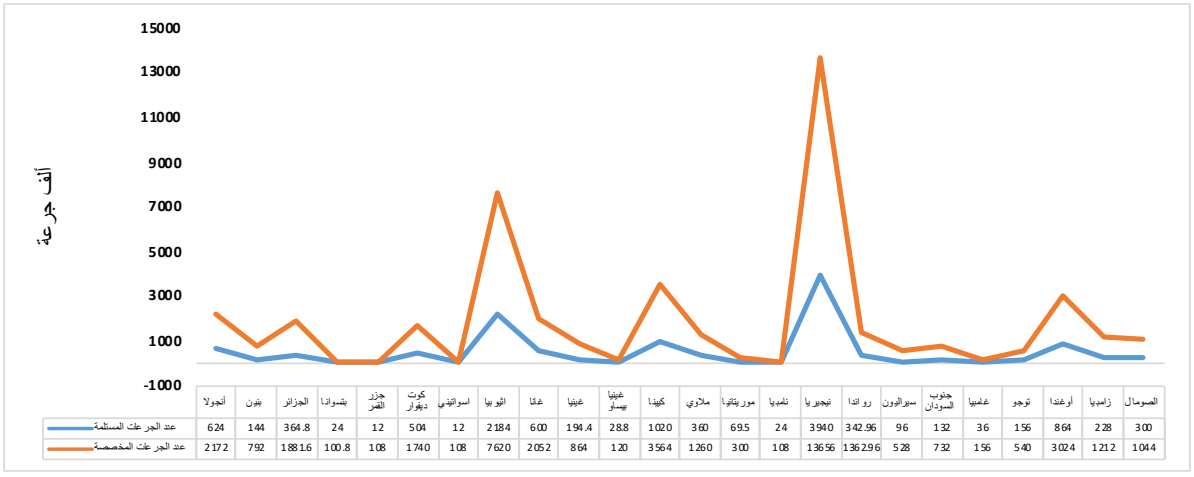

	أنجولا	بنين	الجزائر	بتسوانا	جزر القمر	كوت ديفوار	اسواتيني	اثيوبيا	غانا	غينيا	غينيا بيساو	كينيا	ملاوي	موريتانيا	نامبيا	نيجيريا	رواندا	سيراليون	جنوب السودان	غامبيا	توجو	أوغندا	زامبيا	الصومال
عدد الجرعات المستلمة	624	144	364.8	24	12	504	12	2184	600	194.4	28.8	1020	360	69.5	24	3940	342.96	96	132	36	156	864	228	300
عدد الجرعات المخصصة	2172	792	1881.6	100.8	108	1740	108	7620	2052	864	120	3564	1260	300	108	13656	1362.96	528	732	156	540	3024	1212	1044

توزيع لقاحات (كوفيد- 19) في الشرق الأوسط

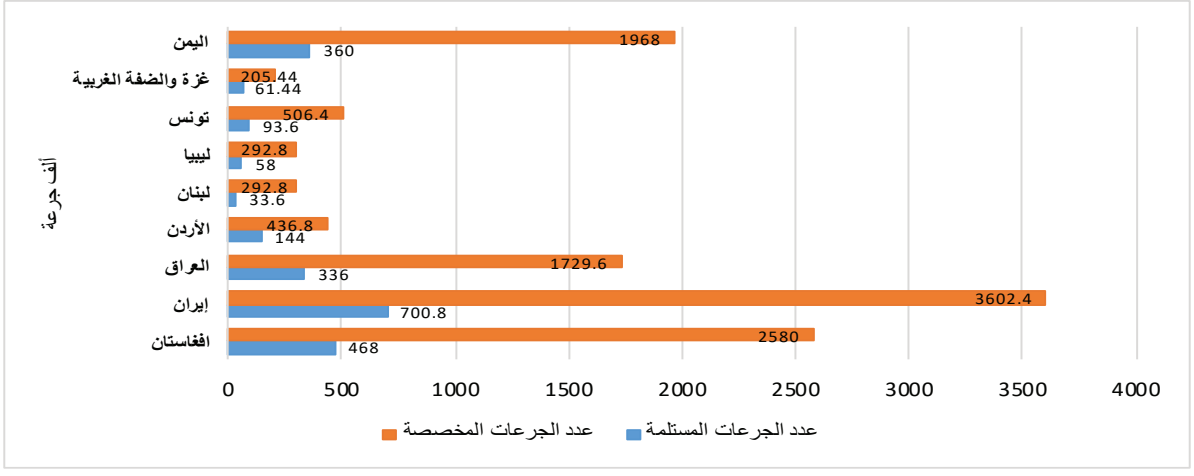

توزيع لقاحات (كوفيد- 19) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

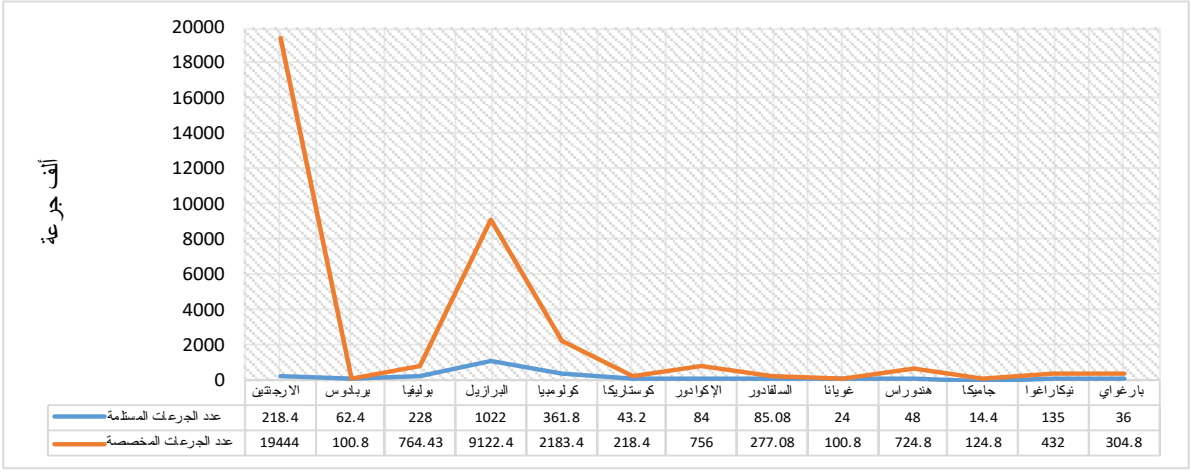

	الارجنتين	بربدوس	بوليفيا	البرازيل	كولومبيا	كوستاريكا	الإكوادور	السلفادور	غويانا	هندوراس	جامايكا	نيكاراغوا	بارغواي
عدد الجرعات المستلمة	218.4	62.4	228	1022	361.8	43.2	84	85.08	24	48	14.4	135	36
عدد الجرعات المخصصة	19444	100.8	764.43	9122.4	2183.4	218.4	756	277.08	100.8	724.8	124.8	432	304.8

فجوة التمويل

- **آلية الدفع:** تشتري الدول الغنية اللقاحات من خلال مرفق "كوفاكس" عن طريق دفع السعر الكامل الذي تم التفاوض عليه مع مصنعي اللقاحات. يُطلب من البلدان الفقيرة المساهمة ماليًا، ولكن إذا لم تكن قادرة على القيام بذلك، فيحق لها الحصول على إمدادات مجانية، ويتم تزويد البلدان النامية باللقاحات بمُساعدة آلية التزام السوق المُسبق Advance Market Commitment **AMC**، وقد مكّنت التبرعات المقدمة من الدول الغنية تأمين مبلغ قدره 2.4 مليار دولار بنهاية عام 2020. ومن المقرر تأمين مزيد من التمويل عن طريق السندات، حيث تضمن معظم اتفاقيات "كوفاكس" حصة من دفعات الإنتاج الأولية ومزيدًا من الإمدادات مع تقدم الإنتاج.

- **مُساهمات المانحين:** تُعتبر ألمانيا أكبر المانحين لمُبادرة "كوفاكس"، حيث قدمت 2.2 مليار يورو، وخصصت 450 مليون يورو إضافية كمساعدات إنسانية، وساهمت الولايات المتحدة بمليارَي دولار، وتعهدت بمليارَي دولار إضافية حتى عام 2022، وقدمت المملكة المتحدة 734 مليون دولار، وشارك الاتحاد الأوروبي بأكثر من 2.2 مليار يورو. إضافة إلى ذلك، شاركت دول غرب البلقان (صربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية) كشركاء في التمويل الذاتي لتأمين اللقاحات.

- **مزيد من التمويل:** يحتاج مرفق "كوفاكس" إلى 3.2 مليار دولار على الأقل خلال عام 2021، وكلما تم تحقيق هدف التمويل بشكل أسرع زادت سرعة وصول اللقاحات إلى البلدان النامية، وتُقدر منظمة "اليونيسف" أن هناك حاجة لمليارَي دولار إضافية لمساعدة أفقر 92 دولة على دفع تكاليف اللوجستيات، مثل: الثلاجات لتخزين شحنات اللقاحات، وتدريب العاملين الصحيين، والدعوة إلى تقديم 510 ملايين دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة.

إجمالًا، لا تزال مُبادرة "كوفاكس" تُمثل أهم مُبادرة مُتعددة الأطراف لمُواجهة جائحة (كوفيد- 19)، ولكنّها تحتاج إلى تطوير خطة مُتعددة الأطراف بشأن الإمداد العادل للقاحات، وأيضًا خطة تشغيلية لتطعيم مجموعات سكانية بأكملها في غضون العامين المقبلين.

قضايا الأمن والدفاع

1 المسارات البديلة بعد فشل مفاوضات سد النهضة

في أعقاب فشل الجولة الأخيرة من مفاوضات أزمة "سد النهضة" بين مصر والسودان وإثيوبيا، برعاية الكونغو الديمقراطية بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي؛ بدا السؤال مطروحًا حول المسارات البديلة لدولتي المصب للحفاظ على حقوقيهما المائية، في ظل استمرار التعنت الإثيوبي، وإصرارها على الملء الثاني بشكل أحادي، دون اتفاق ملزم حول ملء وتشغيل السد. وتتراوح تلك المسارات بين صفقة الفرصة الأخيرة، والدخول في مرحلة التدويل من أجل الضغط الدولي على إثيوبيا، وأخيرًا سيناريو المواجهة المفتوحة.

2 تأثير التوافق المصري-التونسي على القضايا العربية

جاءت زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى مصر، في الفترة من 9 - 11 أبريل 2021، والتي تعد الأولى له منذ انتخابه رئيسًا لبلاده في أكتوبر 2019، والثانية لرئيس تونسي منذ اندلاع الانتفاضات العربية 2011، بعد أن زارها عام 2015 الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، لتعكس عمق العلاقات الممتدة بين الشعبين المصري والتونسي في ظل وجود إدراك لدى القيادة السياسية في البلدين للمخاطر والتهديدات المشتركة التي تواجه دول الإقليم بما يتطلب تعزيزًا للتعاون والتضامن العربي، لا سيما وأن مصر ترتكز في سياستها الخارجية على محورية بعدها العربي، كما عكست الزيارة وفعالياتها اتجاهًا متقاربًا لنمط الاستجابة لمواجهة تلك التحديات على أرض الواقع في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التغير والتعقيد.

3 التداعيات المحتملة لـ «قضية الفتنة» في الأردن

مع قرب احتفال المملكة الأردنية بمرور مائة عام على تشكيل أول حكومة مركزية تحت اسم حكومة الشرق العربي على يد الأمير "عبدالله بن الحسين" في عام 1921، شهدت العائلة الملكية مشكلة حرجة في أوائل شهر أبريل 2021 سُمّيت بـ"قضية الفتنة"، وارتبطت بمحاولة الانقلاب على الحكم في المملكة. ورغم الاحتواء الظاهر للقضية داخل الأسرة الهاشمية، فإن هناك تداعيات محتملة لما حدث قد تؤثر على استقرار الأردن.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

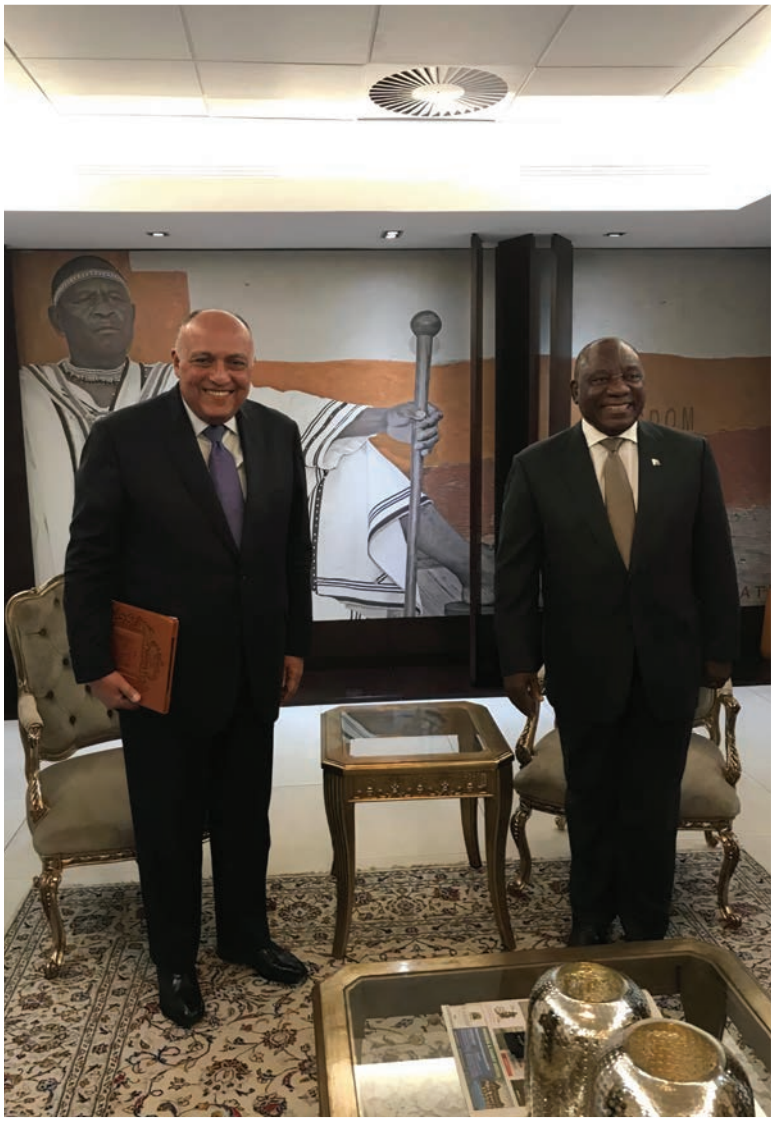

المسارات البديلة

بعد فشل مفاوضات سد النهضة

* شيماء البكش
باحث بوحدة الدراسات الأفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في أعقاب فشل الجولة الأخيرة من مفاوضات أزمة "سد النهضة" بين مصر والسودان وإثيوبيا، برعاية الكونغو الديمقراطية بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي؛ بدا السؤال مطروحًا حول المسارات البديلة لدولتي المصب للحفاظ على حقوقيهما المائية، في ظل استمرار التعنت الإثيوبي، وإصرارها على الملء الثاني بشكل أحادي، دون اتفاق ملزم حول ملء وتشغيل السد. وتتراوح تلك المسارات بين صفقة الفرصة الأخيرة، والدخول في مرحلة التدويل من أجل الضغط الدولي على إثيوبيا، وأخيرًا سيناريو المواجهة المفتوحة.

رؤى متباينة

- برغم أن وثيقة واشنطن في فبراير 2020 التي وقّعتها مصر عكست التوافق على قرابة 90% من البنود الخلافية حول سد النهضة، إلا أن إثيوبيا رفضت توقيعها ومن ثم عطلت أي انفراجة في المفاوضات؛ بل إنها أقدمت على الملء الأول في العام نفسه بشكل أحادي في محاولة لفرض الأمر الواقع على كلٍّ من مصر والسودان مع التذرع بأن الأمر شأن داخلي، وعمل من أعمال السيادة.

- دفعت الأضرار التي تعرّضت لها السودان جراء الملء الأول إلى مزيد من التقارب والاتساق مع الرؤية المصرية، المتعلقة بضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم ينظم عملية ملء وتشغيل السد، وهو ما واجهته إثيوبيا باستمرار الرفض. بل إنها رفضت تحويل مراقبين في مفاوضات سد النهضة، مثل الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة، إلى وسطاء في العملية التفاوضية.

- مع إعلان إثيوبيا الشروعَ في الملء الثاني في يوليو القادم، صرّح الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بأن أي عمل أحادي من شأنه المساس بأمن مصر المائي هو أمر من شأنه تهديد أمن واستقرار الإقليم. وأكّد على أن المساس بالحقوق المائية هو خط أحمر، ولوّح بإمكانية اللجوء لخيارات أخرى حال فشل المسار التفاوضي.

- مع تصاعد الأزمة، سارعت الكونغو الديمقراطية إلى رعاية جولة جديدة من المباحثات حول آلية التفاوض، بهدف التوصل في النهاية إلى اتفاق قانوني ملزم. غير أنه تمّ الإعلان مجددًا عن فشل المفاوضات في مطلع إبريل 2021، مع التفات كافة الأنظار نحو ردود فعل دولتي المصبّ، خاصة مع اقتراب موعد الملء الثاني، واستمرار التعنت والمراوغة الإثيوبية، وبقاء المفاوضات في دائرة مفرغة.

منعطف حرج

يفرض التعنت الإثيوبي خيارات استراتيجية جديدة للحيلولة دون وقوع التداعيات السلبية المحتملة جرّاء الملء الثاني، فضلًا عن ترسيخ موقف وإطار قانوني ملزم، يضمن حقوق دولتي المصب، في مواجهة منهج فرض الأمر الواقع الذي تؤسس له إثيوبيا. في ضوء ذلك، يمكن الحديث عن مسارات بديلة، والتي لا يمكن استبعاد المسار التفاوضي منها، لكن بشروط محددة. ويمكن النظر في الخيارات المصرية ومعها السودان على النحو الآتي:

- **صفقة الفرصة الأخيرة:** تنطلق من حتمية التوصل إلى حلول سلمية وعادلة لأطراف أزمة سد النهضة، بما يقلل من جاذبية المواجهة المفتوحة والخيارات التي تنعكس تداعياتها على الشعوب قبل صناع السياسات. ويُعوّل خيار الصفقة الأخيرة على المرونة التي قد تبديها إثيوبيا، في سياق من الضغط الإقليمي والدولي، المرتبط بالتحركات الدبلوماسية لدولتي المصب، لعرض عدالة موقفهما، والعمل على حمل إثيوبيا على توقيع اتفاق قانوني ملزم قبل عملية الملء. ويُعزز من هذا الخيار عدم رغبة دولتي المصب في اللجوء للقوة، وهو الخط الثابت للسياستين المصرية والسودانية. وينعكس ذلك في استمرار رغبة الأطراف في التوصل لاتفاق، مع إحالة الأمر لقادة الدول السياسية، وفقًا للبند العاشر من إعلان المبادئ، الذي قضى بإحالة الأمر للقادة السياسيين حال فشل الجهود الدبلوماسية.

ودعا رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك مؤخرًا نظيريه الإثيوبي والمصري لعقد قمة ثلاثية مرئية، خلال عشرة أيام، لتقييم المفاوضات. وحتى وقت كتابة التقرير لم يكن هنالك رد إثيوبي، بل إمعانًا في المغالاة والتصعيد، أعرب وزير خارجية إثيوبيا مؤخرًا، خلال مؤتمر جمع سفارات أجنبية، رفض بلاده للاتفاقيات التي وصفها بالاستعمارية، ورفض الشروط المصرية-السودانية. وعلى هامش الحديث عن التوصل لاتفاق، أبدت

إثيوبيا استعدادها لتبادل البيانات والمعلومات دون التوصل لاتفاق، غير أنه تم رفض ذلك المقترح باعتباره يؤسس لهيمنة إثيوبية على النهر، وإن كان يمثل بداية الخيط لمزيد من التنازلات والتفاهمات الممكنة.

- **مرحلة جديدة للتدويل:** مع صعوبة التوصل لاتفاق، بات التدويل مرحلة وسطى قبل انفجار الوضع إلى أسوأ مما هو عليه. وتأتي الجولة الجديدة من التدويل بهدف انتزاع توصيف قانوني من مجلس الأمن بأن هذه الأزمة مهددة للسلم والأمن الدوليين، ومن ثمّ استصدار قرار بإيقاف إثيوبيا عن الملء الثاني حتى التوصل لاتفاق ملزم. وتشير حسابات المصلحة للقوى الكبرى داخل مجلس الأمن إلى صعوبة إنجاح تلك الخطوة، بما يفتح المجال للجمعية العامة لاستصدار قرار أدبي حول القضية، يمكن أن تستند إليه دولتا المصب كأداة للشرعية الدولية لحقهما في أي تعامل مستقبلي.

وفي سياق استشعار المجتمع الإقليمي والدولي للخطر، أشار وزير الخارجية الكونغولي إلى عمل بلاده على بلورة خطة طريق للمفاوضات، وأكد رئيس جيبوتي في اتصال مع الرئيس السيسي، على أهمية التوصل لاتفاق بما يجنب المنطقة أي تأثيرات سلبية. فيما وصل وفد أمريكي للمنطقة، مؤخرًا، بهدف دعم الجهود للتوصل لاتفاق. كما أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، مؤخرًا، وجوب التوصل لاتفاق قانوني ملزم. وهي التحركات التي يمكن توظيفها في إطار من التوازنات وحسابات المصلحة، بعد العودة الروسية للمنطقة بقوة، وتمركزها العسكري في السودان. ورغم ذلك، أعلن دينا مفتي، المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، رفض بلاده مبدأ تدويل القضية، وتمسكها بالوساطة الإفريقية، بما يضع الجهود الدولية في مرمى العنت الإثيوبي.

- **اللجوء للمواجهة المفتوحة:** شرعت إثيوبيا مؤخرًا في فتح البوابات تمهيدًا للملء الثاني، بما يؤكد سيرها نحو ما هي عازمة عليه. وانطلاقًا من الموقف المصري-السوداني، بأن كافة الخيارات متاحة، فإنه لا يتصور أن تقف دولتا المصب في عنق الزجاجة، حبيستي الضغط الإثيوبي، دون توقع انفجار المشهد، أمام تعنت إثيوبيا وإخفاق دولي في حملها على الالتزام بقواعد القانون الدولي.

في ذلك المسار، تباينت التقييمات حول مدى القدرة العسكرية على ترجمة التصريحات الرادعة لعمل صريح. غير أن الشاهد من المؤشرات الظاهرية، أن رفع مستوى القدرات العسكرية المصرية ومستوى التسلح في السنوات الأخيرة، يعكس قدرةً وكفاءةً عملياتية لا يُستهان بها. ليس هذا فحسب، بل تعكس التحركات والتحالفات الاستراتيجية إدراكًا استراتيجيًا متناميًا لدى الدولة المصرية لطبيعة وحجم التهديدات وسبل المواجهة. ذلك أن توقيع مصر لاتفاق عسكري مشترك مع السودان مطلع مارس الماضي، والمناورات البحرية التي أجراها الجانبان في البحر الأحمر، وإقامة قاعدة برنيس العسكرية على البحر الأحمر، والتحركات الدبلوماسية إزاء دول حوض النيل، جميعها مؤشرات تحمل نفوذًا استراتيجيًا مصريًا، لا يمكن الاستهانة به، بل يمكن توظيفه كأحد آليات الردع الإقليمي والدولي.

في الأخير، باتت الأزمة الآن أكثر من أي وقت مضى قابلة للانفجار، على نحوٍ تطال تداعياته دول الإقليم كافة، وانسحابها على المصالح الاستراتيجية الدولية، على نحوٍ يعلق الآمال على إمكانية توظيف التوازنات الدولية لتحقيق اختراق في تلك الأزمة وإطفاء فتيل عدم الاستقرار الذي قد تتضرر منه كافة دول المنطقة.

تأثير التوافق المصري-التونسي على القضايا العربية

* د. مبارك أحمد
متخصص في النظم السياسية المقارنة

جاءت زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى مصر، في الفترة من 9 - 11 أبريل 2021، والتي تعد الأولى له منذ انتخابه رئيسًا لبلاده في أكتوبر 2019، والثانية لرئيس تونسي منذ اندلاع الانتفاضات العربية 2011، بعد أن زارها عام 2015 الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، لتعكس عمق العلاقات الممتدة بين الشعبين المصري والتونسي في ظل وجود إدراك لدى القيادة السياسية في البلدين للمخاطر والتهديدات المشتركة التي تواجه دول الإقليم بما يتطلب تعزيزًا للتعاون والتضامن العربي، لا سيما وأن مصر ترتكز في سياستها الخارجية على محورية بعدها العربي، كما عكست الزيارة وفعالياتها اتجاهًا متقاربًا لنمط الاستجابة لمواجهة تلك التحديات على أرض الواقع في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التغير والتعقيد.

توجهات متقاربة

هناك نوع من التقارب والتوافق في التوجهات الرئاسية بين مصر وتونس، وإدراك للمخاطر والتحديات التي تواجه دول الإقليم، وهو ما تجسده المنطلقات التالية:

- **تعزيز التضامن وحماية الأمن القومي العربي:** حيث شكل هذا البعد أحد أبرز التوجهات الرئاسية في مصر وتونس. لذلك جاءت دعوة الرئيسين السيسي وسعيد إلى أهمية دعم العمل العربي المشترك، والحفاظ على الأمن القومي العربي، وحماية وحدة أراضي وسلامة واستقلالية الدول العربية، وتعزيز مفهوم الدولة الوطنية، ورفض كافة محاولات التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول العربية.

- **الحفاظ على وحدة واستقرار ليبيا:** إذ يمثل ذلك التوجه أحد الأهداف المشتركة لكل من مصر وتونس، وهو ما عكسه حرص البلدين على ضرورة تفعيل الدور العربي إزاء هذه الأزمة، والترحيب بما تم التوصل إليه مؤخرًا من تشكيل السلطة التنفيذية في ليبيا، والتأكيد على الاستعداد لتقديم كافة أشكال الدعم لها بما يمكنها من أداء دورها في إدارة المرحلة الانتقالية، وعقد الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام الجاري، وإنهاء التدخلات الخارجية، وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين والإرهابيين الأجانب من ليبيا بما يضمن استعادتها لاستقرارها الكامل والمنشود ويصون سيادتها ووحدة أراضيها ومقدرات الشعب الليبي. ونظرًا لأن ليبيا من دول الجوار المباشر لكل من مصر وتونس، لذا كانت عضويتهما في اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار الليبي، ووقّعا مع الجزائر إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية في ليبيا في فبراير 2017.

- **مكافحة الإرهاب:** تتجسد الرؤية المصرية في محاربة الإرهاب على ضرورة التركيز على شمولية مواجهة التنظيمات الإرهابية، ولا يقتصر على مواجهة تنظيم بعينه أو القضاء على بؤرة إرهابية بذاتها، ولكن يمتد ليشمل كافة البؤر الإرهابية في كافة المناطق. كما تستند مصر في رؤيتها على محورية العامل الاقتصادي والتنموي، وضرورة أن يحتل أهمية في استراتيجية مكافحة الإرهاب، فضلًا عن التحذير من تبعات انخراط المقاتلين الأجانب في بعض دول الصراع بمنطقة الشرق الأوسط، ودورهم في تأجيج الصراع من جهة، فضلًا عما يمثلونه من خطر حال عودتهم إلى دولهم الأصلية من جهة أخرى. ووفقًا لإحصائيات مجموعة صوفان والصادرة في ديسمبر 2015 تُعد تونس هي الدولة الأولى عربيًا في عدد المقاتلين الإرهابيين خارج أراضيها المنخرطين في تنظيمات إرهابية مثل تنظيم داعش.

- **الحفاظ على الحقوق المائية لمصر:** تعد قضية الأمن المائي المصري جزءًا من الأمن القومي العربي، حيث ثمن الرئيس التونسي قيس سعيد الجهود التي تبذلها مصر للتوصل إلى اتفاق عادل وشامل بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، ليتماشى ذلك مع الرؤية المصرية التي تجلت في تأكيده القاطع بالقول خلال المؤتمر الصحفي مع الرئيس السيسي على هامش الزيارة: "إن الأمن القومي لمصر هو أمننا، وموقف مصر في أي محفل دولي سيكون موقفنا، أقول هذا عن قناعة تامة لأننا قرأنا التاريخ جيدًا، ونستشرف المستقبل جيدًا، ولن نقبل أبدًا بأن يتم المساس بالأمن المائي لمصر".

- **التأثر بالقوة الناعمة المصرية:** تضمن برنامج الزيارة تفقد الرئيس التونسي لعدد من المواقع التاريخية والدينية والأثرية، وإشادته بما شاهده من منجزات حضارية مصرية على مر العصور، ومنها المتحف القومي للحضارة الذي تم افتتاحه مؤخرًا بعد نقل المومياوات الملكية المصرية إليه، كما زار مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط، وقلعة صلاح الدين الأيوبي، ومتحف ومسارح دار الأوبرا المصرية، فضلًا عن حضوره حفلًا فنيًا لكل من لطفي بوشناق وريهام عبدالحكيم، والفرقة القومية

العربية للموسيقى بقيادة المايسترو مصطفى حلمي. وزار أيضًا الأزهر الشريف وكاتدرائية ميلاد المسيح بالعاصمة الإدارية الجديدة. كما جاءت زيارته لضريح الرئيس جمال عبدالناصر مترحمًا على روحه، ومتذكرًا مواقفه ومناقبه، ومشيرًا إلى حضورها حتى اليوم.

مداخل مؤثرة

ينعكس التوافق الرئاسي المصري التونسي في ترجمة التوجهات الرئاسية بين البلدين نحو تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية، ومواجهة الإرهاب والتطرف بكل أشكاله، فضلًا عن تنسيق المواقف فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والملف الليبي، بما يعني رفض مشروعات الهيمنة والتغلغل التي تتبناها القوى الإقليمية غير العربية. لذلك، ثمة مداخل متعددة شكلت ترجمةً لهذا التوافق على مستوى السلوك ومن أبرزها:

- **المدخل التنموي:** عكست القمة المصرية-التونسية التطلع لزيادة التعاون الاقتصادي والتنموي، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 572.3 مليون دولار وفقًا لتقرير صادر عن مكتب التمثيل التجاري المصري في تونس عام 2019. وتمثل الاستثمارات المصرية في تونس ما يقرب من 2.5 مليون دولار، وقد بلغت الاستثمارات التونسية في مصر ما يقرب من 35 مليون دولار في قطاعات الاتصالات والسياحة والصناعات الغذائية. وهي تدفقات استثمارية لا ترقى إلى الطموحات المتوقعة والإمكانات، لذلك جاء تأكيد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي خلال لقائه مع الرئيس قيس سعيد على تطلع مصر لعقد الاجتماع المقبل للجنة العليا المشتركة بين مصر وتونس، على أن يسبقها التحضير الجيد لجدول الأعمال، وعقد اجتماعات اللجان النوعية، ولجان الخبراء المنبثقة عن اللجنة.
- **المدخل الثقافي:** يُشكل المدخل الثقافي جسرًا لتعزيز التعاون بين مصر وتونس في ظل محورية الثقافة في التصدي لمخاطر التطرف الفكري التي تواجهها دول المنطقة. لذلك تم الاتفاق على إعلان عام 2022-2021 عامًا للثقافة المصرية التونسية، من خلال تفعيل الأنشطة الثقافية والفنية المشتركة في البلدين، بما يعكس التاريخ المشترك بين الشعبين والتواصل القائم بينهما، حيث يمتد التواصل بين مصر وتونس إلى جذور تاريخية، فعاصمة الفاطميين انتقلت من المهدية في تونس إلى القاهرة، ونقلت معها الآثار الإسلامية والعمارة الفاطمية المميزة إلى مصر، وبذلك تواصل الفكر الإسلامي المعتدل المستنير بين جامع الزيتونة بتونس والأزهر الشريف. وقد استقبلت جامعة الأزهر على مدار تاريخها علماء تونسيين بارزين أشهرهم ابن خلدون الذي عمل مدرسًا بالجامع الأزهر، والشيخ محمد الخضر حسين، الشيخ الحادي والأربعون للأزهر الشريف، حيث تولى مشيخة الأزهر في 1952م.
- **رفض مشروعات الهيمنة الإقليمية والدولية:** ترتكز رؤية مصر وسياستها الخارجية إزاء أزمات الدول العربية على رفض مشروعات الهيمنة الإقليمية والدولية من خلال توظيف التنظيمات الإرهابية والمتطرفة كفاعلين من دون الدولة وضدها لتوظيفها في خدمة مشروعات القوى الإقليمية غير العربية، ومنها ما تجسد في تحذير الرئيس السيسي من تجاوز الخط الأحمر الجفرة-سرت في ليبيا باعتباره امتدادًا للأمن القومي المصري. غير أن تونس لا تزال تعاني من تجليات مثل تلك المشروعات التي تبرز في صراع الرئاسات الثلاث، ومحاولة خلق كيانات موازية داخل الدولة التونسية لها امتداداتها الخارجية. الأمر الذي جعل بعض التحليلات المعنية بالشأن التونسي تفسر زيارة الرئيس التونسي إلى مصر في أحد جوانبها بالرغبة في تشكيل سعيد لملامح السياسة الخارجية التونسية لتكون أكثر انخراطًا مع محيطها الإقليمي الداعم للاستقرار في دول الجوار، وقطع الطريق على الدبلوماسية الموازية التي يتبناها راشد الغنوشي وجماعة الإخوان.

التداعيات المحتملة لـ «قضية الفتنة» في الأردن

* فردوس عبدالباقي
باحث بوحدة الدراسات الأسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع قرب احتفال المملكة الأردنية بمرور مائة عام على تشكيل أول حكومة مركزية تحت اسم حكومة الشرق العربي على يد الأمير "عبدالله بن الحسين" في عام 1921، شهدت العائلة الملكية مشكلة حرجة في أوائل شهر أبريل 2021 سُمّيت بـ"قضية الفتنة"، وارتبطت بمحاولة الانقلاب على الحكم في المملكة. ورغم الاحتواء الظاهر للقضية داخل الأسرة الهاشمية، فإن هناك تداعيات محتملة لما حدث قد تؤثر على استقرار الأردن.

الحدث وتوابعه

- وردت الأنباء بأن ولي العهد السابق الأمير "حمزة بن الحسين" الأخ غير الشقيق للملك "عبدالله الثاني" هو من يقف وراءها واعتبار أنها محاولة "انقلاب مزعوم"، واتهمته الحكومة بشكل رسمي بالتعاون مع جهات خارجية لزعزعة أمن واستقرار البلاد. إذ أشار نائب رئيس الوزراء "أيمن الصفدي" إلى أن الأجهزة الأمنية توصلت لوجود اتصالات بين الأمير "حمزة" ودائرته المباشرة وأطراف خارجية، لتنفيذ خطة لهذا الشأن.

- صدر قرار بمنع تداول أنباء عن القضية وإحالتها للمدعي العام للتحقيق مع المتهمين باستثناء الأمير "حمزة" الذي سيتم التعامل معه في إطار العائلة الملكية، وذلك على الرغم من تداول نسخ من قانون العائلة الحاكمة الصادر عام 1937 والذي لم يتضمن أي حصانة لأعضاء العائلة من المحاكمات.

- خلال اجتماع قاده بتكليف من الملك "عبدالله الثاني"، عمه الأمير "الحسن بن طلال"، وقّع الأمير "حمزة" على بيان بتجديده البيعة للملك، وتراجعه عن مواقف اتخذها، ووضع نفسه بين يدي الملك وولي عهده، وأكدت الرسالة الموقّعة على أنه "لا بد أن تبقى مصالح الوطن فوق كل اعتبار، وأن نقف جميعًا خلف جلالة الملك في جهوده لحماية الأردن ومصالحه الوطنية، وتحقيق الأفضل للشعب الأردني".

- أطلعت الحكومة كلًا من مجلسي النواب والأعيان على مستجدات الملف في جلسات مغلقة. وبدأ جهاز أمن الدولة في التحقيق في القضية، إذ تم اعتقال نحو 16 شخصًا بتهمة محاولة زعزعة الأمن والاستقرار، وكان منهم الشريف "حسن بن زيد"، ورئيس الديوان الملكي الأسبق "باسم عوض الله" الذي أشار رئيس الوزراء "بشر الخصاونة" إلى أنه كان على اتصال مع الأمير "حمزة" منذ أكثر من سنة للتحريض ضد الملك ومخالفة الدستور تمهيدًا لتقديم الأمير نفسه بديلًا للملك، وذلك عبر استغلال الأحداث المحلية لتأجيج الشارع، ورفع سقف مطالبات الاحتجاجات لتطال الملك، مع توافر أدلة على تواصل المتهمين مع من أطلقت عليهم الحكومة "المعارضة الخارجية".

- ظهر الملك "عبدالله" برفقة الأمير "حمزة" وأعضاء آخرين من العائلة الملكية في "صرح الشهيد" لإحياء الذكرى المئوية لتأسيس الأردن. وكان ذلك تعبيرًا بأن الأزمة قد تم احتواؤها.

- نشر الشيخ "حمد بن جاسم" رئيس وزراء قطر الأسبق تغريدات على موقع "تويتر" مفادها أن الأحداث الأخيرة التي شهدها الأردن كانت ضمن خطة لاستبدال النظام الأردني بقيادة الملك "عبدالله" لما له من مواقف معارضة للتطبيع مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، وأن ذلك المخطط بقيادة الإدارة الأمريكية السابقة. وقد أكد عدد من النواب الأردنيين وجود جهات استغلت ما أسموه الطموح الشخصي للأمير "حمزة" بالوصول للحكم والتواصل معه لتنفيذ هذه الخطط.

احتجاجات داخلية

- أدى انتشار جائحة كورونا حول العالم إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في العديد من الدول، ولم يكن الأردن بعيدًا عن هذا من حيث فقدان الآلاف لوظائفهم أو تخفيف رواتبهم، وتعطل قطاعات اقتصادية بالإضافة للأعباء الضريبية وتراجع تحويلات الأردنيين بالخارج.

- في مارس 2021، شهدت شوارع الأردن احتجاجات في عددٍ من المحافظات، وقد انقسمت تلك الاحتجاجات بين البحث عن تحقيق مطالب مشروعة، وأطلق المحتجون

على أنفسهم "حركة 24 آذار"، وبين اعتبار ذلك الحراك إحدى الأدوات الخارجية للعبث باستقرار المملكة. لكن يرى نشطاء ومنهم "علاء الفزاع" عضو "ملتقى أبناء الأردن في المهجر" أنه لا نية لإسقاط النظام والملك من وراء هذا الحراك الشعبي.

- تعد "حركة 24 آذار" هي التي قادت المطالب الشعبية في عام 2011 عبر توجيه مطالب سياسية ومعيشية، وكان منها: القيام بإصلاحات اقتصادية، ومكافحة الفساد، وإقالة الحكومة، وحل مجلس النواب، ووقف العمل بـ"قانون الدفاع" الذي تم وفقًا له فرض حظر التجوال لمنع تفشي فيروس كورونا. لكنّ المتظاهرين شددوا على الاستمرار في تحركاتهم وتحدي القرارات الحكومية.

- جاءت تلك الاحتجاجات الأخيرة بعد مرور ما يقرب من 5 أشهر على تولي حكومة "بشر الخصاونة" مهامها، إذ طالبت الاحتجاجات بتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

- اتّهم مجلس جنيف للحقوق والحريات الحكومة الأردنية باستغلال حالة الطوارئ الخاصة بمواجهة فيروس كورونا للقيام بقمع الحريات، ومنع التجمع السلمي والتعبير عن حرية الرأي. لكن النائب السابق "هايل ودعان الدعجة" قال إن التظاهر يشكل تحديًا للقانون والشروط الصحية المفروضة، خاصةً مع تزايد أعداد الإصابات والوفيات جراء الفيروس. وبالتالي، هناك تعارض بين السماح بهذه التظاهرات وسيطرة الحكومة على الوضع الصحي للدولة.

- كرد فعل حكومي لتهدئة الأوضاع، تم الإعلان عن مجموعة إجراءات اقتصادية تستهدف التوازن بين الآثار السلبية للجائحة والتخفيف على المواطنين ذوي الدخل المحدود عبر قسمي الدعم والتكافل الاجتماعي، كما تشمل ضخ الأموال في العديد من القطاعات مثل الصحة والزراعة والصناعة.

هل سيتأثر المحور الثلاثي؟

- كانت مصر على رأس الدول التي صرّحت بتقديم الدعم للأردن وجهود عاهلها للحفاظ على أمن المملكة واستقرارها ضد أي محاولات للنيل منها، واعتبار أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من الأمن المصري. كما كانت مصر من الدول القلائل التي قدمت خطابًا لتهنئة المملكة بمرور مائة عام على تأسيسها. وكان من المفترض انعقاد قمة ثلاثية بين قيادات الدول الثلاث (مصر، العراق، الأردن) في العاصمة العراقية بغداد، لكن تم تأجيلها تقديرًا للظروف التي مرّت بها المملكة مؤخرًا.

- في بداية شهر أبريل، صدر قرار أردني بالسماح بدخول الشاحنات العراقية لأراضي المملكة ومغادرة الشاحنات الأردنية للعراق دون الحاجة إلى اللجوء لمنطقة التبادل التجاري المتواجدة على الحدود بين البلدين، ويأتي هذا القرار دعمًا لسياسة الدول الثلاث (مصر، والأردن، والعراق) بالتكامل الاقتصادي وتعزيز الشراكة بينهم، بما يساهم في تخفيض الأعباء المالية وتكلفة الإنتاج وتعزيز التبادل التجاري وفرص المنافسة داخل أسواق الدول الثلاث.

ملاحظات ختامية

- الأردن بلد يقع في المشرق العربي محاط بالكثير من الاضطرابات على حدوده في الدول المجاورة؛ تلك المنطقة المليئة بالكثير من المساعي للمواءمات والبحث عن ترسيخ للمصالح، بالإضافة للضغوط التي تتعرض لها المملكة فيما يخص التطبيع والقضية الفلسطينية، ولا بد أن ينعكس ذلك على المملكة في نهاية الأمر.

- الملك "عبدالله" يقظ لما تنتجه الاحتجاجات الشعبية من مطالب حقيقية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية، إذ وفقًا لتصريح الرئيس السابق للديوان الملكي "جواد العناني"، فمن غير الواقعي الاعتقاد بأن الملك استخدم الأزمة الأخيرة لتشتيت الانتباه عن المشكلات الاقتصادية.

- القبائل والعشائر في الأردن هم مفتاح مواجهة الأزمات التي يمكن أن تواجهها المملكة، لأنهم –وفق تقرير صادر عن مجلة فورين بوليسي- من ساعد على الحفاظ على النظام الملكي واستقراره الداخلي.

- الأزمة الأخيرة تكشف عن ضرورة العمل على إحداث إصلاح إداري وسياسي واقتصادي، حتى لا تكون المساعدات الاقتصادية هي التي تمنع المملكة من الانهيار.

- فيما يخص التحقيق في القضية، إذا لم يتم الإفصاح عما خرجت به التحقيقات بشأن الجهات الخارجية التي تم الإشارة لها كدافع لزعزعة المملكة، فسيُفتح الباب أمام معارضات أخرى للتشكيك في الرواية الحكومية رغم ما قدمته من دلائل تم الإعلان عنها في بداية الأمر.

- قد ينتج عن تلك الأزمة خروج الأمير "حمزة" من المشهد السياسي ولو لفترة مؤقتة، لكن الأمر المهم هو ما إذا كان الشارع سيستخدمه هو وتهميشه كرمز في حالة حدوث حراكٍ مرة أخرى، ويمكن أيضًا أن تتجرأ تلك الحراكات لانتقاد السياسات العليا أو العائلة الملكية أو الملك ذاته، مما قد يزيد الأمور سوءًا.

قضايا السياسات العامة

1

تقييم طلاب التعليم ما قبل الجامعي خلال الجائحة

يُمثل تقييم أداء الطلاب مكوّنًا جوهريًا في تطوير العملية التعليمية، حيث يسهم في قياس مدى تحقق المؤشرات التربوية محليًا ودوليًا، كما يوفر أساسًا لتقويم خطط التعليم وتطويرها. وفي ظروف جائحة كورونا، واجه التعليم حول العالم تحديات حالت دون تنفيذ خططه بكفاءة وأمان. إذ أدى إغلاق المدارس في نهاية العام الدراسي الماضي إلى إحداث خلل في تقييم الطلاب، خاصةً في الاختبارات المؤهلة لمرحلة التعليم الجامعي، كاختبارات الثانوية العامة في بعض الدول العربية، أو الاختبارات الفيدرالية السنوية الموحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإزاء ذلك تباينت استجابات الدول في عملية تقييم الطلاب من النواحي النوعية والكيفية والإجرائية.

2

تصنيع اللقاحات بالدول النامية.. قيود الاكتفاء الذاتي

قبل جائحة كورونا، كان العالم يحتاج سنويًا لـ6 مليارات جرعة لقاح للوقاية ضد أمراض كالإنفلونزا الموسمية، وشلل الأطفال، وعادةً ما تغطي الهند والصين كدول نامية قرابة 60% من هذه الاحتياجات، تليهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما بعد الجائحة، فقد بات يحتاج حوالي 17 مليار جرعة لقاح، منها 11.5 مليار جرعة للتلقيح ضد فيروس كورونا فقط. ووفقًا لبيانات شركة Airfinity، ستنتج الولايات المتحدة الجزء الأكبر من تلك اللقاحات بإجمالي 4.69 مليارات جرعة لقاح، تليها الهند بإنتاج متوقع قدره 3.13 مليارات جرعة، ثم الصين بنحو 1.90 مليار جرعة. بينما تنتج المملكة المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية مجتمعة 1.80 مليار جرعة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
100.49
49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

لتقييم الطلاب خلال فترة الإغلاق مهمًا، خاصة قبل إعادة فتح المدارس. في هذا الصدد، نفذت تشيلي تقييمات عن بُعد لتحديد كيفية دعم الطلاب أكاديميًا أثناء الجائحة، وتمهيدًا لتحديد ملامح خطة إعادة فتح المدارس جزئيًا. كذلك، نفذت كينيا تقييمات تغطي جميع الموضوعات الدراسية لدعم الطلاب عند عودتهم إلى المدرسة.

تقييمات هجينة

- اختلف شكل التعليم في العام الدراسي التالي بمعظم الدول ما بين التعليم الحضوري، أو الإلكتروني، أو التعليم عن بعد، أو التعليم الهجين الذي يجمع بين الأشكال الثلاثة السابقة. حيث ساهمت عوامل متعددة في مقدمتها القدرة والكفاءة التكنولوجية بأبعادها المادية والبشرية على نجاح تطبيق التعلم الإلكتروني، وأثر اختيار شكل التعليم في تحديد نوع التقييم المناسب. فاختارت مثلًا كوريا الجنوبية تنفيذ التقييم التكويني المستمر في الفصول الدراسية وعبر الإنترنت منذ إعادة فتح المدارس.

- تبدل التقييم في مصر ما بين اختيار التعليم الحضوري الإلزامي في الفصل الدراسي الأول من العام الحالي تارة، وبين الحضور الاختياري في الفصل الدراسي الثاني تارة أخرى، مما ترتب عليه تأجيل اختبارات الفصل الدراسي الأول، خاصة بعد قرار تعليق الدراسة إلى بداية الفصل الدراسي الثاني الذي تم تأجيله أكثر من شهر، وتمّ اختبار الطلاب من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثاني الإعدادي اختبارًا مجمعًا لخمس مواد دراسية أساسية (هي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الدراسات الاجتماعية، العلوم، الرياضيات) في ورقة واحدة، كما تم إلغاء اختبار الصف الثالث الإعدادي، ثم إعادة إقراره كاختبار تجريبي دون احتساب درجاته، على أن يتم إجراء اختبار مجمع للفصلين في نهاية الفصل الدراسي الثاني.

- أما خلال الفصل الدراسي الثاني للصفوف من الرابع الابتدائي حتى الثاني الإعدادي في مصر، فتم إقرار تقييم تكويني، من خلال إجراء ثلاثة اختبارات شهرية غير تراكمية على أن يتم احتساب متوسط الدرجة في نهاية الفصل الدراسي الثاني وجمعها مع درجة اختبار الفصل الدراسي الأول لاحتساب إجمالي درجات العام الدراسي. ولما كان نظام التعليم الحديث (2.0) المطبق بدءًا من عام 2018 لا يعتمد على نظام الاختبارات، ويكتفي بتقييم أداء الطالب؛ فإن طلاب المراحل رياض الأطفال بمستوييها الأول والثاني، والمرحلة الابتدائية من الصف الأول وحتى الثالث، لن يخضعوا إلى اختبارات لهذا العام. أما بالنسبة للمرحلة الثانوية، فقد قررت وزارة التربية والتعليم في مصر تنفيذ اختبارات ورقية للصفين الأول والثاني

الثانوي، وإلكترونية باستخدام التابلت للصف الثالث الثانوي، مع الحضور إلى لجان الاختبارات داخل المدارس، وعدم إتاحة خاصية استخدام الإنترنت خلال الاختبار منعًا للغش.

- واصلت المملكة المتحدة وفرنسا إلغاء تطبيق اختبارات الثانوية للعام الثاني على التوالي، حيث ستحل تقييمات المعلمين محل الاختبارات الكتابية، وعلى الرغم من تزايد دعوات إلغاء الاختبارات في إنجلترا؛

إلا أنه تم إجراء الاختبارات المهنية والتقنية لهذا العام. كذلك وافقت إيطاليا على إجراء الاختبارات، وحددت تباعدًا اجتماعيًا قدره متران. وأعلنت وزارة التعليم السعودية عن تنفيذ الاختبارات النهائية عن بعد عبر المنصات الإلكترونية المختلفة. أما الإمارات فقد اعتمدت على أداء الطلاب كتقييم تكويني، مع إلغاء الاختبارات الختامية لجميع الصفوف. بينما لم تتخذ ألمانيا وإسبانيا قرارًا بعد بشأن الاختبارات النهائية لهذا العام.

دلالات أساسية

- تتحكم عوامل مثل: نسبة الأمية، والقدرة التكنولوجية المادية والبشرية، وكفاءة المعلم، في تحديد نوع التقييم المناسب، بيد أن التقييم التكويني (البنائي) الذي يعتمد على التتبع المستمر لنمو مهارات التعلم يعد التقييم الأفضل خلال الجائحة، حيث إنه يضمن بنائية المعرفة وتنمية المهارات، ويقلل من توتر الطلاب، فالتقويم التكويني يعقب كل موضوع تعليمي أو وحدة دراسية بما يتطلب مجهودًا أقل للاستذكار نظرًا لعدم تراكم المعلومات.

- يساهم التقييم في دعم اتخاذ القرار والحكم على مستوى النظام التعليمي ككل، الأمر الذي يفرض إعداد دراسات مسحية لقياس أثر التعلم، خاصة في الدول التي تطبق أنظمة تعليم جديد مثل نظام التعليم الجديد (2.0) المطبق في مصر منذ 2018، والذي لا يتضمن إجراء اختبارات للطلاب.

- ضرورة ابتكار آليات جديدة ومتنوعة للتقييم تجمع ما بين مقاييس الأداء ومقاييس الميول والاتجاهات، والمشاريع الممتدة، والأبحاث، وإنتاج الطالب على مدار العام الدراسي، بالإضافة إلى تقييم المعلم والتقييمات الذاتية وتقييمات الأقران لبعضهم، وبطاقات الملاحظة، وأنشطة التطوع، والأنشطة الرياضية والفنية للطالب، والاختبارات التحريرية والشفهية، على أن يتم تحديد نسب عادلة لكل أداة من أدوات التقييم المستخدمة.

أخيرًا، يجب إعادة النظر في المؤشرات والتصنيفات الدولية لتقييم التعليم وإعادة بنائها بما يضمن تكافؤ الفرص، وبما يتوافق مع ما فرضته الجائحة من متطلبات، خاصة أن الاعتماد على التعليم عن بعد يعد غير منصف مقارنة باستعدادات البنية التكنولوجية لبعض الدول.

تصنيع اللقاحات بالدول النامية.. قيود الاكتفاء الذاتي

* آلاء نصار
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قبل جائحة كورونا، كان العالم يحتاج سنويًا لـ6 مليارات جرعة لقاح للوقاية ضد أمراض كالإنفلونزا الموسمية، وشلل الأطفال، وعادةً ما تغطي الهند والصين كدول نامية قرابة 60% من هذه الاحتياجات، تليهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما بعد الجائحة، فقد بات يحتاج حوالي 17 مليار جرعة لقاح، منها 11.5 مليار جرعة للتلقيح ضد فيروس كورونا فقط. ووفقًا لبيانات شركة Airfinity، ستنتج الولايات المتحدة الجزء الأكبر من تلك اللقاحات بإجمالي 4.69 مليارات جرعة لقاح، تليها الهند بإنتاج متوقع قدره 3.13 مليارات جرعة، ثم الصين بنحو 1.90 مليار جرعة. بينما تنتج المملكة المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية مجتمعة 1.80 مليار جرعة.

القدرات الهندية

- تمتلك الهند قدرات تصنيعية هائلة للقاحات، ويرجع الفضل في هذا الأمر إلى احتضانها أحد أكبر مصانع إنتاج اللقاحات في العالم، وهو "معهد الأمصال الهندي" الذي أنشأه المليونير الهندي سايروس بوناوالا قبل نحو 50 عامًا. ويمتلك المعهد القدرة على إنتاج 1.5 مليار جرعة لقاح سنويًا لتلبية كافة الاحتياجات المحلية من اللقاحات، كما ساهم هذا الإنتاج الضخم في أن تصبح الهند مركزًا لتصنيع وتصدير اللقاحات للقارة الآسيوية ولبعض البلدان الإفريقية.

- على صعيد إنتاج لقاحات كورونا، تنتج الهند حاليًا أربعة لقاحات للوقاية من فيروس كورونا المستجد؛ الأول هو لقاح أكسفورد/أسترازينيكا (كوفشيلد)، وأتاحت ملكية القطاع الخاص لمعهد الأمصال الهندي اتخاذ قرار التعاون الفوري مع جامعة أكسفورد وشركة أسترازينيكا للبدء في إنتاج اللقاح في شهر أغسطس من العام الماضي، أي قبل الحصول على الموافقة بالاستخدام من قبل الهيئات التنظيمية للمستحضرات الدوائية الهندية. أما اللقاح الثاني فهو لقاح "نوفافاكس"، الذي ينتجه المعهد بالتعاون مع شركة نوفافاكس الأمريكية، ويصل إجمالي ما ينتجه معهد الأمصال الهندي شهريًا إلى نحو 50 مليون جرعة من لقاحي كوفشيلد ونوفافاكس، فيما يجري التجهيز لأن يتم زيادة هذا الإنتاج ليصل إلى 100 مليون جرعة لقاح شهريًا. هذا بالإضافة إلى لقاح (كوفاكسين)، الذي تم تطويره بالتعاون بين شركة "بهارات بيوتيك" الهندية للتكنولوجيا الحيوية والمجلس الهندي للأبحاث الطبية الذي تديره الحكومة الهندية. وأخيرًا، لقاح "يانسين" الذي تنتجه شركة "بيولوجيكال إي" الهندية بالتعاون مع شركة جونسون آند جونسون الأمريكية.

- من أبرز ما يُميز اللقاحات التي تنتجها الهند هو انخفاض تكلفتها مقارنة مع اللقاحات التي تصنع في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مما يجعلها مناسبة بشكل كبير لدول العالم النامي. وحتى كتابة هذا التقرير، أنتجت الهند نحو 150 مليون جرعة لقاح ضد كورونا، صدّرت منها 57 مليون جرعة لنحو 79 دولة حول العالم، بما في ذلك 18 مليون جرعة لقاح تم توزيعها في إطار مبادرة كوفاكس العالمية، التي يتم من خلالها توزيع اللقاحات بالمجان للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل والتي لا تستطيع تلبية احتياجاتها من اللقاح.

- مع ذلك، اضطرت الهند مؤخرًا لتعليق صادراتها من لقاحات فيروس كورونا بشكل مؤقت للتركيز على تسريع عمليات التلقيح الجماعية، بعدما وُجهت لها انتقادات لتصديرها كميات ضخمة من لقاحات فيروس كورونا برغم بطء تنفيذ حملات التلقيح المحلية، إذ تم تلقيح 80 مليون شخص فقط من إجمالي عدد سكان الهند البالغ 1.48 مليار نسمة. أضف لذلك، استمرار الارتفاع الشديد في أعداد الإصابات الجديدة يوميًا بالفيروس والتي تخطت حاجز المائة ألف حالة. وأرجع باحثون السبب وراء بطء عملية التلقيح إلى ضعف القدرات الهندية في تخزين وتوزيع اللقاحات، ما قد يسهل تصديرها إلى الخارج عن تخزينها وتوزيعها محليًا. هذا إلى جانب حدوث نقص شديد في بعض المواد الخام اللازمة لتصنيع اللقاحات، بسبب الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على تصدير المواد الأولية التي تدخل في تصنيع اللقاحات.

التجربة الصينية

- تعد الصين من أكبر منتجي اللقاحات في العالم، حيث تملك قاعدة ضخمة للإنتاج المحلي للمستحضرات الحيوية، وعلى عكس

الشركات الهندية، ترجع ملكية أغلب تلك الشركات للحكومة الصينية. وحتى عام 2019، وصل إجمالي ما توردە الصين للعالم من اللقاحات إلى مليار جرعة سنويًا. أما هذا العام ومع استمرار جائحة كورونا، فقد طور عددٌ كبير من الشركات الصينية لقاحات متعددة للوقاية من كورونا، وبينما لا يزال عدد كبير منها قيد الدراسات السريرية، وما قبل السريرية؛ فقد منحت السلطات الصينية الموافقة على الاستخدام الطارئ لأربعة لقاحات؛ اثنين يتم إنتاجهما من قبل شركة سينوفارم الصينية بالتعاون مع معهد بكين للمستحضرات البيولوجية، ومعهد ووهان للمستحضرات البيولوجية، ولقاح من شركة سينوفاك، وآخر من شركة كانسينو، والتي طورت لقاحها بالتعاون مع أكاديمية العلوم الطبية العسكرية.

- برغم ضخامة الإنتاج المحلي، لا تزال خطة التلقيح الجماعية الصينية ضد كورونا تسير بوتيرة منخفضة للغاية (0.35 جرعة لكل 100 شخص)، ويرجع سبب البطء إلى منح الصين الأولوية لتصدير اللقاح على حساب التوزيع المحلي، أو ما يعرف بـ"دبلوماسية اللقاح"، التي تحاول الصين من خلالها إصلاح الأضرار التي لحقت بها بسبب الجائحة، فضلًا عن تحسين صورتها كحليف دولي، ومساهمتها في التوزيع العادل للقاحات عبر منظمة الصحة العالمية. وتوضح بيانات شركة Airfinity، أن الصين قد صدرت حوالي 106 ملايين جرعة لقاح لـ49 دولة حول العالم، وهو ما يمثل حوالي نصف إجمالي إنتاجها من اللقاحات، كما تخطط شركة سينوفارم لزيادة إنتاجها السنوي من اللقاحات ليتخطى حاجز الـ3 مليارات جرعة، لزيادة معدلات تصدير لقاحها للخارج.

- تعاقدت عدة شركات صينية لإنتاج لقاحاتها في الخارج، إذ تعاقدت شركة سينوفارم الصينية مع شركة "جي 42" الإماراتية لإطلاق أول خط تصنيع وإنتاج لقاح كورونا المستجد في الإمارات، لكن لم يتم تحديد موعد بدء عملية الإنتاج، هذا إلى جانب الاتفاقية المتوقع إبرامها بين مصر والصين لبدء تصنيع لقاح شركة سينوفاك الصينية محليًا في مصر، وذلك عبر الاستعانة بالقدرات الإنتاجية للشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا".

مأزق إفريقي

- هنالك أقل من 10 شركات تنتج اللقاحات على مستوى القارة الإفريقية، وتتوزع في خمسة بلدان هي: مصر، والمغرب، والسنغال، وتونس، وجنوب إفريقيا. وتعتمد غالبية الشركات الإفريقية على استيراد المواد الخام اللازمة لتصنيع اللقاحات من الخارج، فيما تقوم بعد ذلك بتعبئة المواد الخام وتغليفها في شكل المنتج النهائي. وترتكز القدرات التصنيعية للقاحات في القارة الإفريقية على إمداد الأسواق الداخلية باللقاحات. فإجمالي ما تنتجه القارة، وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، يقدر بمائة مليون جرعة لقاح فقط، وهو أقل بكثير مما تحتاجه القارة. لذا توفر منظمة اليونيسف بالتعاون مع التحالف الدولي للقاحات (جافي) باقي ما تحتاجه الدول الإفريقية من لقاحات، إذ تزودها بأكثر من مليار ونصف جرعة لقاح سنويًا.

- مثّلت القدرات المحدودة لتصنيع اللقاحات في إفريقيا تحديًا هائلًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللقاحات، حيث إن عملية تصنيع اللقاح

قضايا نوعية

1

موكب المومياوات..
نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية

أثار الاحتفال بنقل مومياوات ملوك وملكات الفراعنة من المتحف المصري في ميدان التحرير إلى متحف الحضارة الجديد بمنطقة الفسطاط، إعجاب الرأي العام العالمي الذي شاهد مراسم الاحتفالية عبر 400 قناة تليفزيونية وأبهرته عراقة الحضارة المصرية القديمة. كما أدهش الفن المصري الحديث العالم، متمثلًا في إخراج الموكب الذهبي للمومياوات، وما صاحبه من تصوير وإضاءة وملابس وموسيقى وغناء أوبرالي باللغة المصرية القديمة، وأداء أوركسترالي وفنون تعبيرية. فهل يمكن أن تمثل هذه الاحتفالية بداية لبناء مشروع ثقافي لجمهورية 30 يونيو؟.

2

دراما رمضان 2021..
فرص عودة القوة الناعمة المصرية

هل تستعيد الدراما المصرية قوتها الناعمة ومكانتها المعهودة عربيًا، ودورها المؤثر فنيًّا وفكريًّا على المجتمعات التي عاشت مرحلة أفول في فترات سابقة بفضل متغيرات اجتماعية وظروف سياسية واقتصادية طارئة؟. ربما تتطلب الإجابة عن هذا السؤال خيوطًا كثيرة، حتى تنتهي حيرة الشك واليقين في تلك المسألة. ولعل أول تلك الخيوط تبدأ من دراما رمضان 2021 التي تمنح فرصًا لمصر لاستعادة قوتها الناعمة عربيًّا.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
E
S.E
S
120
140
160
180
Bermudas

موكب المومياوات..

نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية

* أ.ياسر رزق
الكاتب الصحفي

أثار الاحتفال بنقل مومياوات ملوك وملكات الفراعنة من المتحف المصري في ميدان التحرير إلى متحف الحضارة الجديد بمنطقة الفسطاط، إعجاب الرأي العام العالمي الذي شاهد مراسم الاحتفالية عبر 400 قناة تليفزيونية وأبهرته عراقة الحضارة المصرية القديمة. كما أدهش الفن المصري الحديث العالم، متمثلًا في إخراج الموكب الذهبي للمومياوات، وما صاحبه من تصوير وإضاءة وملابس وموسيقى وغناء أوبرالي باللغة المصرية القديمة، وأداء أوركسترالي وفنون تعبيرية. فهل يمكن أن تمثل هذه الاحتفالية بداية لبناء مشروع ثقافي لجمهورية 30 يونيو؟.

الحاجة لمشروع ثقافي

- أطلقت الاحتفالية طاقة أمل هائلة في نفوس جموع المصريين، مشبعة بالفخر والكبرياء عبرت عن نفسها في ردود الأفعال في الشارع المصري وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وعكست -في الوقت ذاته- أهمية الثقافة المصرية متنوعة الروافد ومتعددة المجالات في حشد المواطنين خلف الإنجازات الوطنية وفي إظهار صورة مصر أمة تحترم كل الأديان، ويتصل تاريخها بحاضرها عبر إبداعات الفنون والآداب.

- لا تحتاج الثقافة إلى شرح لدورها الإيجابي في حياة المجتمعات على اختلاف مشاربها، وفي البنيان القيمي للأمم، وفي تأثير الدول على محيطها الجغرافي، أو العابر للجغرافيا الذي يشاركها نفس القاعدة الثقافية من لغة وذائقة وتواصل إبداعي، بل وعلى امتداد قارات العالم، وكذلك في قدرة شعوبها على تخطي التحديات والصمود في مواجهة المخاطر، اعتمادًا على مخزونها الثقافي وتراثها الحضاري.

- في حالة مصر، فإنها لم تشيد مكانتها اعتمادًا على قدرة اقتصاد، أو استنادًا إلى قوة سلاح؛ وإنما غزت وجدان الشعوب العربية بالموسيقى والغناء والفيلم والمسرحية والمسلسل الدرامي والفنون التشكيلية وبالقصة والرواية والعقيدة، فضلًا عن فن التلاوة وانتهاج الوسطية في تفسير القرآن والسنة والتشريع. وبذلك استطاعت الثقافة المصرية أن تجمع قلوب شعوب حتى في أوقات كانت السياسة والمصالح الضيقة تفرق بين دولها.

- أبرزت احتفالية موكب المومياوات مجددًا الحاجة إلى مشروع ثقافي مصري، هو مكون رئيسي في المشروع الوطني لبناء الدولة الحديثة الثالثة التي يعلو بنيانها بعد دولتي محمد علي وجمال عبدالناصر، وهو ركيزة أساسية مفترضة في الجمهورية الثانية التي أفصح رئيس الجمهورية عن اعتزامه الإعلان عنها في وقت لاحق يواكب افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة.

رؤية 2030 والثقافة

- لم تغفل "رؤية مصر 2030"، في محورها الرئيسي لاستراتيجية التنمية المستدامة، الثقافة، بل وضعتها في المرتبة السادسة بين أحد عشر محورًا لهذه الاستراتيجية، غير أنّ أهدافها إما حملت عناوين عامة غير محددة مراحل التنفيذ وتوقيتاته، أو كانت تشير إلى تطلعات محددة بنسب وأرقام وموقوتة بتواريخ لم تتحقق، ومنها -على سبيل المثال- الوصول بالإنفاق على اكتشاف الموهوبين والنابغين في مجالات الثقافة إلى نسبة 3٪ سنويًا من الموازنة العامة بحلول عام 2020، بينما لا يتعدى إجمالي المخصص لأنشطة وزارة الثقافة ككل والبالغ 3 مليارات و451 مليون جنيه، نسبة 2 في الألف من مصروفات الموازنة العامة للدولة للعام المالي (2021/2020)، بل إن نسبة 73٪ من المخصص لوزارة الثقافة يتم إنفاقه على أجور العاملين بالوزارة، ولا يزيد نصيب الأنشطة الثقافية على 19٪ من موازنة الوزارة.

- ضمن محور الثقافة، حددت استراتيجية التنمية المستدامة في "رؤية مصر 2030"، هدفًا رئيسيًا هو أن تكون الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، لكنها وضعت عناوين عامة باستثناء

زيادة الصادرات من منتجات الصناعات الثقافية بنسبة 20٪ سنويًا وهي نسبة متواضعة بالقياس لإمكانات الإنتاج الثقافي، وزيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة 50٪ سنويًا، بينما انخفض عدد الأفلام المنتجة في عام 2019 (قبيل جائحة فيروس كورونا) إلى 21 فيلمًا فقط مقابل 40 فيلمًا في عام 2017.

- لم تتناول الرؤية الاقتصاد الإبداعي برغم ما لها من ميزة نسبية، وهي واحدة من أهم الروافد الواعدة للاقتصاد الوطني، فضلًا عما توفره من إمكانات لتوليد فرص العمل إذا أحسن إدارتها. فإذا نظرنا إلى الصناعات الإبداعية من فنون وثقافة في دول العالم الكبرى، نجد أنه في الولايات المتحدة يبلغ إجمالي إنتاج صناعة السينما والموسيقى والغناء والمسرح والأدب والصحافة نحو 920 مليار دولار سنويًا، ويمثل هذا الرقم 4.3% من الصادرات الأمريكية من صناعات الفن والأدب 78.1 مليار دولار. وفي بريطانيا تسهم الصناعات الإبداعية بمبلغ 112 مليار جنيه إسترليني في الناتج المحلي، ويبلغ حجم صادرات هذه الصناعات 35.6 مليار جنيه إسترليني في العام. أما أستراليا، فيبلغ حجم صادراتها من الإنتاج الفني والأدبي نحو 25 مليار دولار سنويًا.

اتجاهات مقترحة

- إن الإمكانات التي تتوافر لدى الثقافة المصرية بمختلف مجالاتها، والفرص الواعدة التي تبشر بها الصناعات الإبداعية المصرية في زيادة صادراتها للمنطقة العربية بمعدلات عالية، تتطلب مراجعة رؤية مصر 2030، ودراسة أسباب عدم بلوغ الأهداف المرحلية الموضوعة بعد 5 سنوات من إطلاقها، بل تتطلب رفع سقف الطموح في تلك الأهداف، وإزالة المعوقات أمام مختلف مجالات الإنتاج الفني والأدبي.

- إن الأساس الذي يُمكن أن تنطلق منه هذه الأهداف والتطلعات، هو مشروع ثقافي لجمهورية 30 يونيو، يوضع بتكامل الرؤى بين الحكومة ومجتمع الصفوة الثقافية في إطار عدد من هذه الاتجاهات المقترحة، وهي:

1. عودة تدريس الموسيقى والرسم في جميع المدارس، وإقامة قاعات للموسيقى وغرف للرسم، وتخصيص ساعات للاطلاع في المكتبات المدرسية وتزويدها بأهم المؤلفات.

2. رسم خطة للتكامل بين أدوار مراكز الشباب المنتشرة بالقرى وقصور الثقافة الموجودة بعواصم المحافظات، ضمن برنامج لبناء الإنسان المصري فكريًا وثقافيًا ورياضيًا.

3. إنشاء بيت للثقافة بكل قرية، ضمن مشروع الريف المصري، يتضمن مكتبة ومسرحًا متعدد الأغراض وغرفة لتعليم الموسيقى وأخرى للرسم.

4. إنشاء فروع لأكاديمية الفنون في الدلتا والصعيد والقناة والإسكندرية، مع تحديث الأكاديمية والتوسع في أقسامها.

5. إقامة أوبرا مجهزة في كل إقليم جغرافي.

6. إنشاء مؤسسة عامة للدراما والسينما، تختص بإنتاج المسلسلات والأفلام الكبرى التاريخية التي تخلد بطولات الشعب المصري في كل مراحل نضاله في شتى المجالات.

7. إعطاء الإشراف على القنوات الثقافية لوزارة الثقافة، وعرض إنتاجها المسرحي والغنائي وعروضها في مجال الفنون الشعبية والأوبرا.

8. إنشاء مدينة كبرى للسينما على غرار استديوهات يونيفرسال، يتكامل دورها في الإنتاج السينمائي مع دور مدينة الإنتاج في مجال التصوير والبث والإنتاج التليفزيوني، ومع دور مدينة الثقافة والفنون بالعاصمة الإدارية التي تضم أوبرا ومتاحف ومراسم ومكتبة مركزية ضخمة وغير ذلك.

9. تقديم قروض ميسرة للإنتاج الخاص بأشكال الفنون على غرار قروض الإسكان التي وجّه الرئيس بأن تكون فائدتها في حدود 3٪ سنويًا.

10. إنشاء متاحف صغرى للفن الحديث أو قاعات الفن التشكيلي للفنانين وطلبة كليات الفنون الجميلة والتربية الفنية في المحافظات، وتخصيص جزء يسير من موازنات الجهات الحكومية لاقتناء هذه الأعمال لعرضها في الميادين وداخل دواوين المحافظات، فهناك أعمال غاية في الجمال والروعة للشباب صغار.

11. عودة مكتبة الأسرة ومهرجان القراءة للجميع، مع التوسع فيهما.

12. تنظيم مهرجان سنوي كبير للأدب والفكر العرب.

ختامًا، قد يكون من الأنسب لوضع المشروع الثقافي لجمهورية 30 يونيو عقد مؤتمر عام بعنوان: "نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية" يعقد تحت رعاية رئيس الجمهورية، ويخرج بتوصيات فعالة، وبرامج محددة بجداول زمنية لتنفيذها، مع توفير التمويل اللازم لها لتحقيق الهدف المنشود.

دراما رمضان 2021..

فرص عودة القوة الناعمة المصرية

* خالد محمود

ناقد سينمائي مصري

هل تستعيد الدراما المصرية قوتها الناعمة ومكانتها المعهودة عربيًا، ودورها المؤثر فنيًّا وفكريًّا على المجتمعات التي عاشت مرحلة أفول في فترات سابقة بفضل متغيرات اجتماعية وظروف سياسية واقتصادية طارئة؟. ربما تتطلب الإجابة عن هذا السؤال خيوطًا كثيرة، حتى تنتهي حيرة الشك واليقين في تلك المسألة. ولعل أول تلك الخيوط تبدأ من دراما رمضان 2021 التي تمنح فرصًا لمصر لاستعادة قوتها الناعمة عربيًّا.

شواهد درامية إيجابية

- ثمة شواهد إيجابية في المشهد الدرامي المصري تشير إلى أن هناك إرادة لعودة المسلسل المصري إلى مساره الطبيعي الذي يلتف حوله الجميع، مثلما حدث في حقب سابقة. ظهر ذلك عبر جزء من الإنتاج الدرامي المتنوع لموسم رمضان 2021، والذي استعاد -إلى حدٍّ ما- ثقة المشاهد مصريًّا -وربما عربيًّا- عبر قنوات العرض المتعددة، والمنصات الجديدة، وشهادات من الجمهور بوسائل السوشيال ميديا التي نجحت في أن تؤدي دورها كذراع أخرى للقوة الناعمة.

- لكن واقع الأمر أن استعادة تلك الدراما لقوتها الناعمة عربيًا بشكل حقيقي وتكاملي يتطلب أولًا إرادة الاستمرارية، وألا تكون نماذج تلك الأعمال المتميزة التي شهدتها شاشة رمضان مجرد صحوة وقتية، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية طويلة الأمد تتضمن خريطة إنتاج درامي متنوع ومتميز ما بين اجتماعي وتاريخي وأيضًا ديني، سواء على مستوى الشكل ليساير التطورات التكنولوجية الحديثة في المفردات الفنية لضمان عنصر جذب كبير للمشاهدين، أو على مستوى الفكر والمضمون. يتطلب ذلك الالتفاف حول موضوعات حيوية وأفكار إنسانية تتجاوز النمطية والإغراق في تقديم نماذج غير مرحب بها محدودة الفكر والإبداع إلى عالم أكثر رحابة فنيًا. وقد شهدت الدراما المصرية في عصور كثيرة مكانة بارزة على الشاشات العربية، وحققت لغة إعجاب ورؤى مشتركة، وبالتالي يمكنها العودة.

- لقد اختلفت القضايا والاهتمامات والهموم والتحديات التي تواجه المنطقة العربية، لكن هناك قضايا مشتركة باتت واضحة على السطح ومكشوفة للجميع، منها مخاطر دوائر الإرهاب الأسود التي تحيط بها والمؤامرات التي تحاك لزعزعتها. من هنا يبرز دور القوى الناعمة، وخاصةً الدراما التي أصبحت أكثر تأثيرًا في الوجدان، ويمكنها أن تكشف وتغير وتنير الرأي العام.

دراما ضد الإرهاب

- في سياق عودة الدراما المصرية، برز نموذج مثل مسلسل "الاختيار" سواء في جزئه الأول أو الثاني، حيث التف حوله الجميع، ومهد الطريق لاسترداد الدراما المصرية قوتها. فالمسلسل تناول برؤية فنية ذكية مزجت بين الوثائقي والروائي الأحداث والمخططات الإرهابية لما بعد سقوط محمد مرسي، وأظهر تضحيات ووطنية وبسالة رجال الجيش والشرطة في الدفاع عن مقدرات الأرض والوطن.

- لقد كانت حلقات "الاختيار 2" مليئة بالمواقف الإنسانية التي وُظفت دراميا، حيث أصبحت أسماء أبطالها (المنسي، ومبروك، وزكريا، وسيف) على كل لسان. وبالطبع كان لتجسيد عدد من النجوم الذين يحظون بجماهيرية وقبول تلك الشخصيات عنصر جاذبية كبير، مثل: أمير كرارة، وكريم عبدالعزيز، وأحمد مكي.

- جاء مسلسل "القاهرة - كابول" أيضًا ليطرح نفس الجرح، والهم المشترك حول مشروع الإرهاب في صبغته الدولية وأذرعه الإعلامية، مسلطًا الضوء على الأعمال الإرهابية التي تقع في هذه المنطقة، وهو ما شكل خطوة أخرى قوية للدراما المصرية في مسألة الوعي الوطني للجمهور من المحيط إلى الخليج.

- أبرز "القاهرة – كابول" ثلاثة نماذج لأبطال يمثلون مفاتيح اللعبة. فالشيخ رمزي تولى خلافة جماعة إرهابية، وتقمص شخصيته طارق

لطفي الذي استطاع صبغها بطبيعة أداء مختلفة، من لغة جسد وتعبيرات ونبرة صوت مميزة، ونظرات عين مليئة بالطموح والغدر، وهو يسلك طريق أحلامه غير المشروعة ليخلق بذلك الصراع الدرامي مبكرًا بينه وبين عالمه بمصر وعالمه بالخارج.

- استطاع طارق لطفي أيضًا تقديم تركيبة نفسية معقدة للغاية في المسلسل بكل ما فيها من شر لم يعد مدفونًا، فقد قتل وخدع في سبيل أن يكون الخليفة، حتى أحد أصدقاء عمره، تسبب في قتله. كما هجر أهله، وقام بدفن حبه الكبير وراء نزواته في كثرة الزواج كجزء أصيل لحياة أمير الجماعة حتى تكتمل الصورة. أيضًا برزت شخصية الإعلامي طارق كساب "فتحي عبدالوهاب"، وعادل ضابط أمن الدولة "خالد الصاوي"، حيث كان لحضورهما الفني تأثير كبير في وصول الرسالة.

- ومما عزّز من رسالة المسلسل، السيناريو الذي كتبه عبدالرحيم كمال، حيث كان ثريًّا للغاية وذكيًّا وهو يتنقل بأبطاله وفي مقدمتهم الشيخ حمزة بين الماضي والحاضر، بين عالم البراءة وعالم الصراع، وهو ما جعل المشاهد يعيش في أجواء المراحل الفكرية لحمزة. لكن طارق لطفي أيضًا عبر عن تلك الأفكار بأداء سلس، وأسلوب يخلو من الافتعال والضجيج، خلال مواجهاته وصداماته، سواء مع أهل عشيرته الجديدة، أو أصدقاء العمر والطفولة والشباب.

- على النهج ذاته وإن كان برؤية فنية مختلفة، جاء مسلسل "هجمة مرتدة" الذي تناول أيضًا قصة حقيقية من المؤامرات المخابراتية لنشر الفوضى في المنطقة العربية، والنيل من إمكانياتها واستقرارها واستغلال شبابها. إذ تحدث عن دور منظمات المجتمع المدني وأجهزة الاستخبارات منذ 2011، وهو ملف حقيقي من ملفات المخابرات العامة المصرية.

- المسلسل -على سبيل المثال- يسلط الضوء على واقعة حدثت في غرب الموصل في العراق في عام 2008 رصدتها المخابرات العامة المصرية مع أحد قيادات التنظيم الإرهابي في العراق، حيث دخلوا الأراضي العراقية لضبط الإرهابي، ثم العودة لمصر دون أن يشعر أحد. كما كشف المسلسل عن المؤامرة الكبرى التي كانت تُخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزوها العراق في عام 2003، حيث كانت تخطط بعد ذلك لدخول مصر ثم السعودية.

دراما اجتماعية جادة

- لم تكن دراما كشف الفوضى والإرهاب وحدها التي حملت مؤشرات إيجابية لعودة الدراما المصرية، بل انضمت لها بعض الأعمال المصرية الاجتماعية الجادة التي ألقت الضوء هذا العام على العديد من القضايا المعاصرة التي تتناول القيم الأسرية، والعلاقات التي تكافح للبقاء، ومحاولات تغيير الواقع وسط ضغوط عالم استهلاكي شديد القسوة، فضلًا عن التحولات التي يعيشها الإنسان المعاصر بفعل تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي.

- برز واضحًا في الدراما الاجتماعية مسلسل "لعبة نيوتن"، حيث تتغير شخصية "هنا" التي جسدتها منى زكي مع الزمن، وتقرر تغيير مسار حياتها الزوجية، لتواجه المجتمع، وصعوبات الحياة وتقلباتها بما أصبحت عليه وهي تحلم بولادة ابنها على الأراضي الأمريكية، أرض الأحلام المؤلمة، وهي الفكرة التي تسيطر على كثير من عائلات العالم العربي، ولهذا التفّ حولها الجمهور.

- كما فتح مسلسل "الطاووس" (بطولة جمال سليمان) قضية مجتمعية شائكة، حيث يلاحق محامي التعويضات "كمال الأسطول" قضية تحرش تفضي إلى جرائم أخرى، ويسلط من خلالها المسلسل الضوء على عدد من السلوكيات الاجتماعية السلبية، كالتنمر، والتحرش، والتي ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في انتشارها بشكلٍ متزايد. أيضًا كان الفنّان يحيى الفخراني، أحد أبرز عناوين الدراما الاجتماعية لهذا الموسم، ضمن إطارٍ كوميدي، من خلال حكاية "نجيب زاهي زركش"، الثري الذي يعيش في قصر ضخم، ويناقش علاقة الآباء بالأبناء، فضلًا عن قضايا إشكالية القيم المهددة بالاختفاء من مجتمعاتنا المعاصرة.

العودة للدراما التاريخية

- لقد حققت هذه المسلسلات المصرية في 2021 صدى إيجابيًا لدى المتلقي، بما أعاد الأضواء لها ولنجومها إلى المشهد الدرامي، لكن ذلك قد يكتمل أكثر بالعودة مرة أخرى إلى إنتاج مسلسلات تاريخية ذات إنتاج ضخم، وهي نوعية لها جاذبيتها، وبات وجودها أمرًا ضروريًا، فالتاريخ مليء بالقضايا والقصص الواقعية العربية المشتركة التي تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ومثل هذه الأعمال تعزز الهوية الثقافية الإسلامية، وتبث في نفوس النشء الجديد روحًا جديدة، تستلهم قوتها من التاريخ الإسلامي المجيد، بشخصياته البطولية وعلمائه وفقهائه ودعاته المرموقين. فالأعمال الجادة عادة ما تترك أثرًا ثقافيًا عميقًا في وجدان المشاهدين.

- تبدو أيضًا أهمية العودة للدراما التاريخية وذلك لمواجهة توغل المسلسلات التركية التي لم تقدم في معظمها حقيقة الأحداث، وكان لها أغراضها وموقعها وأهدافها وروجت لثقافات أخرى لا تمت للمجتمعات العربية بصلة بل تزيد تغريب الأجيال، وتساهم بشكل أو بآخر في إبعادهم عن هويتهم وثقافتهم، وبالطبع كان لعناصرها الفنية المدهشة عنصر جذب كبير للمشاهدين. ربما استوعبت الدراما المصرية الدرس بأنها عندما تتخلى عن الساحة الفنية، فيمكن لقوة ناعمة أخرى احتلال مكانتها.

- إن الأمثلة السابقة من المسلسلات المصرية تمثل مؤشرًا على إمكانية استعادة قوتها الناعمة عربيًا بعدما صنعت الفارق بالتطور الذي شهده الموسم الدرامي في رمضان 2021، وهو ما يتطلب مواصلة السير على خطين متوازيين، هما الفكر والفن، عبر تصدير الأفكار الملهمة التي كانت وستظل تربة خصبة للرؤى الكبرى التي صاغت الوعي العربي خلال القرن العشرين، وحتى وقتنا الحاضر مع الإيمان بأننا نملك القدرة.

- إن مصر لا تزال تملك ما يكفي من أسباب الإلهام والتأثير، بما يجعلها مخزونًا هائلًا وقدرات كامنة في مجال القوة الناعمة، وما علينا إلا بعثه وإثبات القدرة على إدارته واستخدامه، وإعادة الإضاءة على مفردات قوتنا، لأن المشكلة لم تكن في امتلاك مقومات القوة الناعمة بقدر ما كانت في إدارتها واستخدامها بوعي، وهو ما بدا يتحقق في تلك الفترة مؤخرًا. لذا، ثمة حاجة ملحة لبلورة رؤية واستراتيجية واضحة وطموحة لتعظيم القدرات المصرية على استخدام هذه القوة، خاصة أن "مؤشر القوى الناعمة 30" يعتبر مصر من الدول التي تمتلك مؤهلات قد تمكنها من دخوله.

كيف يفكر العالم؟

1

حدود تقارب الرؤيتين العالمية والمصرية لحقوق الإنسان

لطالما تمحورت قضية حقوق الإنسان -من منظور عالمي- حول بعدي الديمقراطية والحريات بشكل أساسي، ولكن بعد ما أدخلته جائحة فيروس كورونا من حالة طوارئ صحية عالمية، أصبح من الضروري توسيع النظرة الحقوقية، والنظر في الأبعاد التي دأبت الدول النامية على المطالبة بها، وهي الأبعاد ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وأخيرًا الصحية. وبناءً عليه، يصبح من المهم النظر في كيفية معالجة مراكز الفكر لقضية حقوق الإنسان، لا سيما خلال وقت الجائحة؛ حيث يستعرض التقرير الرؤية العالمية لمسألة حقوق الإنسان، ومن ثمّ محاور الرؤية المصرية للوقوف على مدى التقارب بين الرؤيتين.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

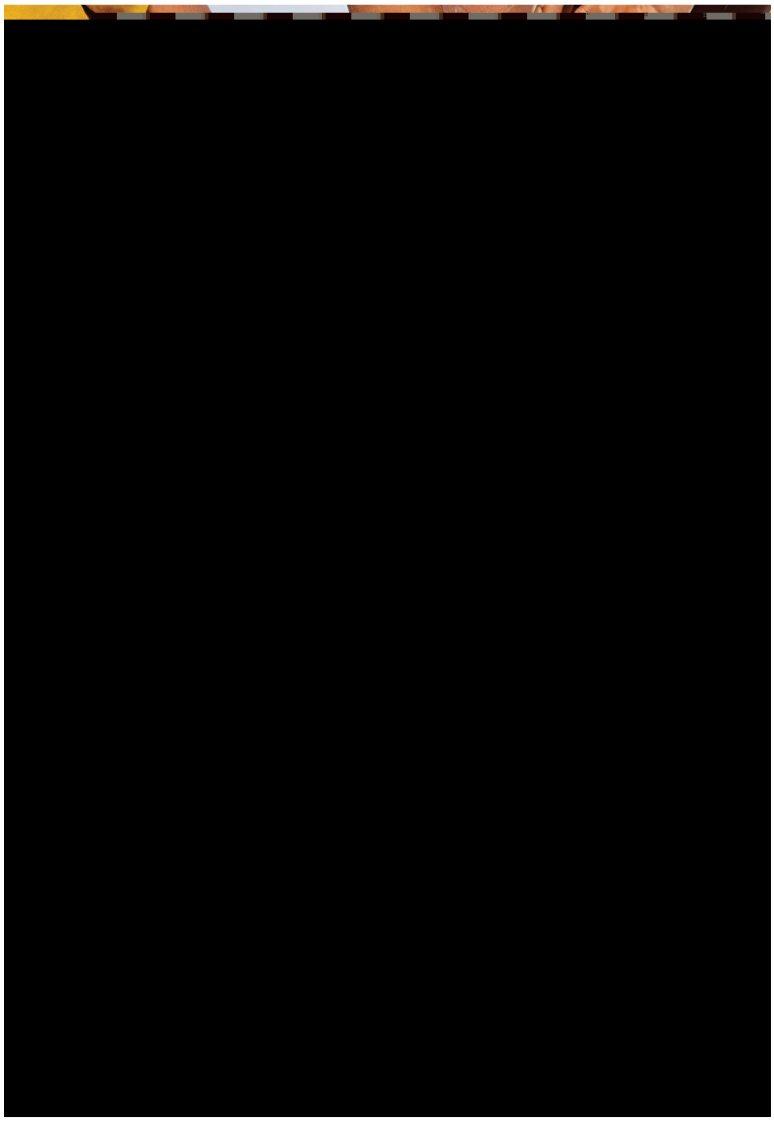

حدود تقارب الرؤيتين العالمية والمصرية لحقوق الإنسان

* نيرمين سعيد * نوران عوضين
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لطالما تمحورت قضية حقوق الإنسان -من منظور عالمي- حول بعدي الديمقراطية والحريات بشكل أساسي، ولكن بعد ما أدخلته جائحة فيروس كورونا من حالة طوارئ صحية عالمية، أصبح من الضروري توسيع النظرة الحقوقية، والنظر في الأبعاد التي دأبت الدول النامية على المطالبة بها، وهي الأبعاد ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وأخيرًا الصحية. وبناءً عليه، يصبح من المهم النظر في كيفية معالجة مراكز الفكر لقضية حقوق الإنسان، لا سيما خلال وقت الجائحة؛ حيث يستعرض التقرير الرؤية العالمية لمسألة حقوق الإنسان، ومن ثمّ محاور الرؤية المصرية للوقوف على مدى التقارب بين الرؤيتين.

الرؤية الغربية

- ترى "سونيا سييتس" (الباحثة ببرنامج القانون الدولي بمعهد "تشاتام هاوس") أن جائحة كورونا قد فرضت على الحكومات ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين التدابير الحازمة لإبطاء انتشار الفيروس وحماية الأرواح من جهة، واحترام استقلالية الإنسان وكرامته من جهة أخرى. إذ يعترف القانون الدولي بالتأثير الخطير للأوبئة والأحداث الكارثية الأخرى على الأنظمة الاجتماعية. كما يوفر معايير حاكمة لتوجيه سلوك الدول في حالات الطوارئ. كما يضمن القانون الدولي الحق في الصحة، بينما يطلب من الدول -على وجه التحديد- اتخاذ خطوات للوقاية من الأوبئة وعلاجها ومكافحتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي حالات الطوارئ الصحية، يجب توفير الخدمات الصحية على أساس غير تمييزي، ولا سيما للفئات الضعيفة أو المهمشة.

- بذلت العديد من الحكومات قصارى جهدها لصياغة قوانين طوارئ تحترم حقوق الإنسان، فسمحت باستثناءات معقولة لعمليات الإغلاق، وأخضعتها للمراجعة البرلمانية المستمرة وشروط انقضاء المهلة. وعلى الرغم من ذلك، تتزايد احتمالات إساءة استخدامها بسهولة، بعد أن بات فيروس كورونا أحد محركات الاستبداد العالمي -في بعض الأحيان- على نحو يقوض حقوق الإنسان والقيم الليبرالية؛ فقد بات الخوف -الذي يؤججه الفيروس- هو المحرك الرئيسي لجاذبية السلطوية الشعبوية. كما ينتشر الوباء بالتزامن مع انتشار القومية في عدد من الحكومات القوية بشكل

يقوض القواعد والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. ولكن مع انتشار الأزمة، تجلت أهمية المعايير الدولية الراسخة لحقوق الإنسان في تشكيل وتنفيذ تدابير فعالة بشكل أكثر وضوحًا من أي وقت مضى.

- اتصالًا بهذا، يرى "لوك كوبر" (الباحث المشارك بمركز أبحاث السياسة الخارجية بكلية لندن للاقتصاد) أنه يجب على الدول الغربية المضيّ قدمًا في دعم استراتيجية عالمية صناعية منسقة بشأن إنتاج اللقاحات لضمان الحق في الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. فقد أضحت جائحة كورونا اختبارًا رئيسيًا لكل نظم الحكم في العالم. وهذا سبب إضافي يدفع الحكومات الديمقراطية إلى التصرف بشكل استراتيجي وسريع مع اتخاذ التدابير المتناسبة مع حجم الأزمة.

- تتفق "نيكول بيبينز سيداكا" مع ما طرحه "كوبر" بشأن ضرورة مواجهة ما تتعرض له الديمقراطية من تهديد من قبل القادة الشعبويين، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج شامل متعدد الأطراف لدعم حقوق الإنسان. وتظلّ الديمقراطية أفضل نظام لحماية الحريات المدنية وحقوق الأقليات، وتشجيع روح المبادرة وظروف الاستثمار المستقرة، وتعزيز المؤسسات السياسية التي تُعزز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وعليه، فإن أفضل طريقة للتعامل مع القوى غير الديمقراطية والقيم غير الليبرالية هي من خلال المؤسسات الديمقراطية الصحية والمرنة والالتزام الراسخ بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

الرؤية المصرية

- بناءً على ما تقدّم من ضرورة تبني النظرة الدولية لمسألة حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا وما بعدها منظورًا شاملًا يتجاوز فكرة الحريات، ويتضمن حق الإنسان في الحصول على حياة كريمة وعوائد التنمية؛ نستعرض الرؤية المصرية لهذه القضية من خلال تناول التقرير المعنون "رؤية التنمية في مصر بين المفهوم المتطور للتنمية والاستراتيجيات الدولية والإقليمية" لكاتبه "محسن معوض" (عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان). وقد جاء في التقرير أن استراتيجية التنمية المستدامة أو رؤية مصر لعام 2030 تركز على بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

- يركز محور الصحة في الاستراتيجية نفسها على أن يتمتع المصريون كافة بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل (يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز)، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ لتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيًا وإفريقيًا.

- أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا لتوفير السكن الملائم للمواطنين بمختلف طبقاتهم، وتم تنفيذ عدد كبير من المشروعات يصل إلى ما يقرب من 915 مشروعًا بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 85 مليار جنيه، شملت مشروعات إسكان تتناسب مع الفئات محدودة الدخل، ومتوسطة الدخل من خلال إقامة 270 ألف وحدة إسكان اجتماعي بتكلفة 39 مليار جنيه، و21 ألف وحدة إسكان متوسط بتكلفة 8 مليارات جنيه، و13 ألف وحدة إسكان شباب بتكلفة 1,1

مليار جنيه. وكذا تنفيذ 73 ألف وحدة لتسكين قاطني الوحدات بالمناطق ذات الخطورة المهددة للحياة بتكلفة 12 مليار جنيه وذلك للقضاء على العشوائيات، والعمل على إزالة مصدر الخطورة عن الوحدات تحت خط الضغط العالي أو في نطاق التلوث الصناعي.

- في الإطار نفسه، استعرضت مصر بشكل أوضح رؤيتها لملف حقوق الإنسان من خلال التقرير المصري الثالث المقدم لآلية المراجعة الدورية الشاملة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، حيث تضمن التقرير إصدار عدة قوانين منذ عام 2015 لمواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الإقليمية والدولية. كما تم تعديل قانون إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان لدعم صلاحياته واستقلاله وفقًا لمواد الدستور. كما تم إنشاء الإدارة العامة لحقوق الإنسان بمكتب النائب العام، وهي الإدارة التي تختص بالتحقيق في الشكاوى الخاصة بأي انتهاكات لحقوق الإنسان. كما صدر قانونا تنظيم المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

- في مسألة الحريات، أشار التقرير إلى أن الحكومة سعت لتقليل الكثافة في السجون خصوصًا في ظل تفشي (كوفيد- 19) عالميًا، وذلك حفاظًا على كرامة وصحة السجناء. وفي هذا الإطار، جاء البيان الختامي لمؤتمر حقوق

الإنسان "عالم ما بعد الجائحة" الذي نظمه المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بتاريخ الثامن من إبريل 2021 بحضور عدد من ممثلي المنظمات الدولية وخمسة وزراء من المعنيين بتقديم الخدمات التي تمس حقوق الإنسان بشكل مباشر، ليؤكد على الرؤية المصرية المتطورة لحقوق الإنسان.

- تضمن البيان الختامي للمؤتمر إشارة إلى أن جائحة كورونا كشفت بشكل عملي وواقعي عن عمق الخلل الذي تعانيه حقوق الإنسان قُطريًا وعالميًا، ما ساهم في تعميق التداعيات السلبية للجائحة. وعلى الجانب الآخر، ولدت الجائحة إشكالية الموازنة في مختلف الأمور المرتبطة بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها حياة المواطنين في مقابل الاقتصاد، والديمقراطية في مقابل السلطوية، والخصوصية في مقابل الرقابة، وأخيًرا ارتباط شرعية النظم بمدى قدرتها على مواجهة الجائحة. واتصالًا بهذا، ركزت الرسالة الأساسية لليوم العالمي لحقوق الإنسان على إعادة البناء بشكل أفضل لعالم ما بعد كورونا من خلال ضمان أن تكون حقوق الإنسان أساسية في جهود التعافي.

- من المعضلات التي ولّدتها الجائحة قضية المساواة في الحصول على اللقاح، ولذلك انصبت توصيات البيان الختامي للمؤتمر على نفس القضية من خلال التأكيد

على ضرورة مواجهة مختلف أشكال عدم المساواة المرتبطة بالحق في الصحة، وفي مقدمتها عدالة الحصول على المصل وأنواع العلاج المختلفة، مع ضرورة توفير كل أشكال الدعم والحماية للنساء ضد التهديدات الصحية وغير الصحية. بجانب ضرورة وضع برامج حماية ورعاية إضافية للأطفال في المناطق الفقيرة والمهمشة تضمن لهم النمو في بيئة مناسبة.

- في ملف الحريات، أوصى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية الجهات المعنية التشريعية والقضائية بإعادة النظر في المدد الخاصة بالحبس الاحتياطي، والعمل على إيجاد آليات لتفادي طول هذه المدة، وذلك

في إطار خطة شاملة لتطوير التشريعات والقوانين استجابة للتطورات والتحديات المستجدة، ومنها جائحة فيروس كورونا.

في النهاية، يمكن القول إن الرؤية الغربية لحقوق الإنسان وما يرتبط بها من حريات وأنظمة حكم ديمقراطية كانت منبثقة بالأساس من الرؤية الأمريكية للنظام العالمي. ولكن في ظل الصعود الصيني، وهشاشة التماسك الغربي على المسرح الدولي وغلبة البراجماتية الاقتصادية، تراجعت القيادة الأمريكية الحقوقية، وهو الأمر الذي تعمق أكثر مع النجاح الصيني في إدارة الجائحة على المستوى العالمي، في مقابل تباطؤ أمريكي أوروبي، وهو ما كان له انعكاس لاحق على الرؤية الغربية لحقوق الإنسان. فإن كانت حقوق الإنسان بالسابق أداة غربية –أمريكية بالأساس- لفرض القيادة العالمية، فإنها أضحت الآن وسيلة لاستعادة تلك القيادة. وعلى جانب آخر، فإن الرؤية المصرية تتضمن السعي نحو تطوير العمل على ملف حقوق الإنسان رغم محدودية الموارد وبروز مخاطر الزيادة السكانية التي تلتهم ثمار التنمية وتستنزف الموارد. ورغم إيمان الحكومة المصرية بأنها حققت قفزات في هذا المجال، إلا أنها تعي أهمية الاستمرار في بذل المزيد من الجهود في إطار رؤيتها الشاملة المنبثقة من الرؤية العالمية.

الهوامش

1. Sonya Sceats, COVID-19 Brings Human Rights into Focus, Chatham House, April 9, 2020, Available at: shorturl.at/juDF2
2. Luke Cooper, Vaccinate the Billions or Lose the Battle for Democracy, Carnegie Europe, April 13 2021, Available at: shorturl.at/vyPZ5
3. Nicole Bibbins Sedaca, Democracy and Human Rights: America's Leadership Matters, George W. Bush Institute, January 14, 2021, Available at: shorturl.at/nwWZ8
4. محسن معوض، رؤية التنمية في مصر بين المفهوم المتطور للتنمية والاستراتيجيات الدولية والإقليمية، دراسات في حقوق الإنسان، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على:https://cutt.ly/Yvx4te6
5. غادة حلمي، نظرة عامة على التقرير المصري الثالث المقدم لآلية المراجعة الدورية الشاملة، دراسات في حقوق الإنسان، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على: https://cutt.ly/nvcuDUr

بيانات وإحصائيات

1

مصر في مؤشر الأداء البيئي 2020

يعد مؤشر الأداء البيئي العالمي أحد أدوات تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الأداء البيئي للدول للمساهمة في وضع السياسات والإجراءات المطلوبة لتطوير الأداء بشكل أكثر فاعلية. يتم إعداد المؤشر وإصداره كل عامين بواسطة مركز التشريعات والسياسات البيئية التابع لجامعة ييل، ومركز شبكة معلومات علوم الأرض التابع لجامعة كولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ومركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

مصر في مؤشر الأداء البيئي 2020

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعد مؤشر الأداء البيئي العالمي أحد أدوات تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الأداء البيئي للدول للمساهمة في وضع السياسات والإجراءات المطلوبة لتطوير الأداء بشكل أكثر فاعلية. يتم إعداد المؤشر وإصداره كل عامين بواسطة مركز التشريعات والسياسات البيئية التابع لجامعة ييل، ومركز شبكة معلومات علوم الأرض التابع لجامعة كولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ومركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية.

ويرتكز المؤشر على محورين أساسيين، الأول: محور الصحة البيئية، ويضم عدد من المؤشرات الفرعية (جودة الهواء، الصرف الصحي ومياه الشرب، المعادن الثقيلة، إدارة النفايات الصلبة)، أما المحور الثاني، فهو حيوية النظام البيئي ويضم (التنوع البيولوجي، خدمات النظام الايكولوجي، مصايد الأسماك، تغير المناخ، انبعاثات التلوث، الزراعة، الموارد المائية)، وتم إجراء المؤشر في نسخته الأخيرة على 180 دولة.

ترتيب وقيمة مؤشر الأداء البيئي لعدد من الدول عام 2020

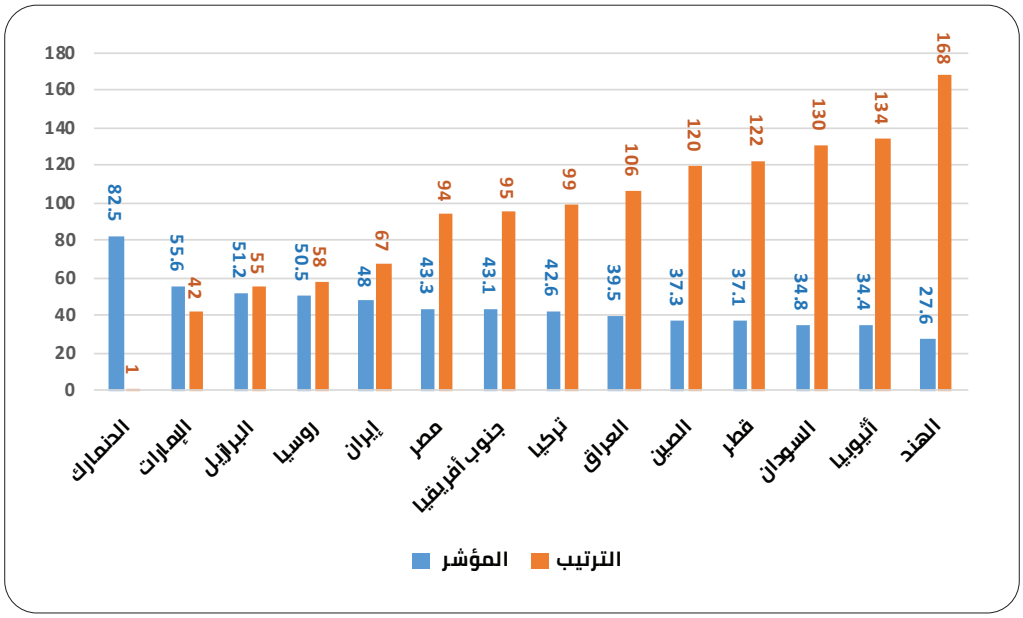

تطور قيمة مؤشر الأداء البيئي والمحاور الرئيسية خلال 10 سنوات
ومقارنتها بمتوسط منطقة الشرق الأوسط عام 2020

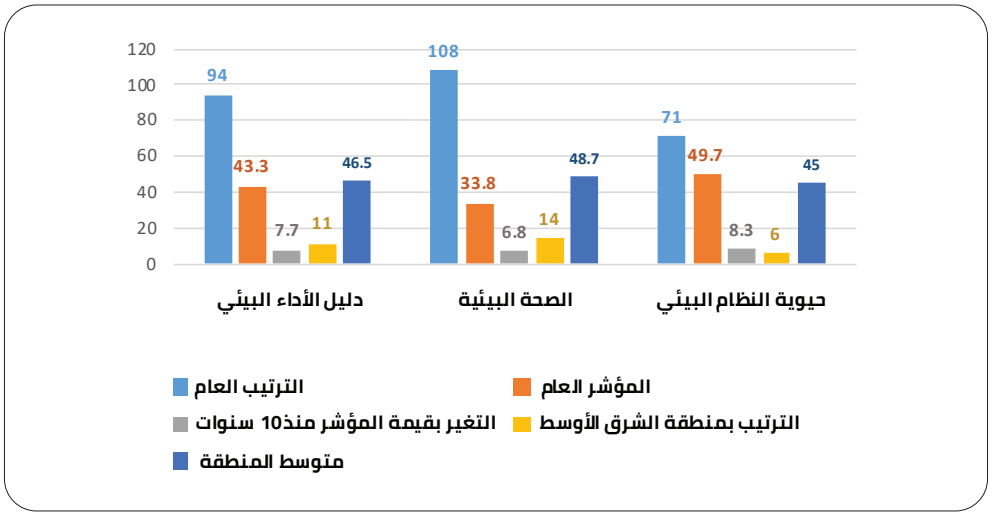

ترتيب وقيمة محاور والمؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء البيئي لمصر 2020

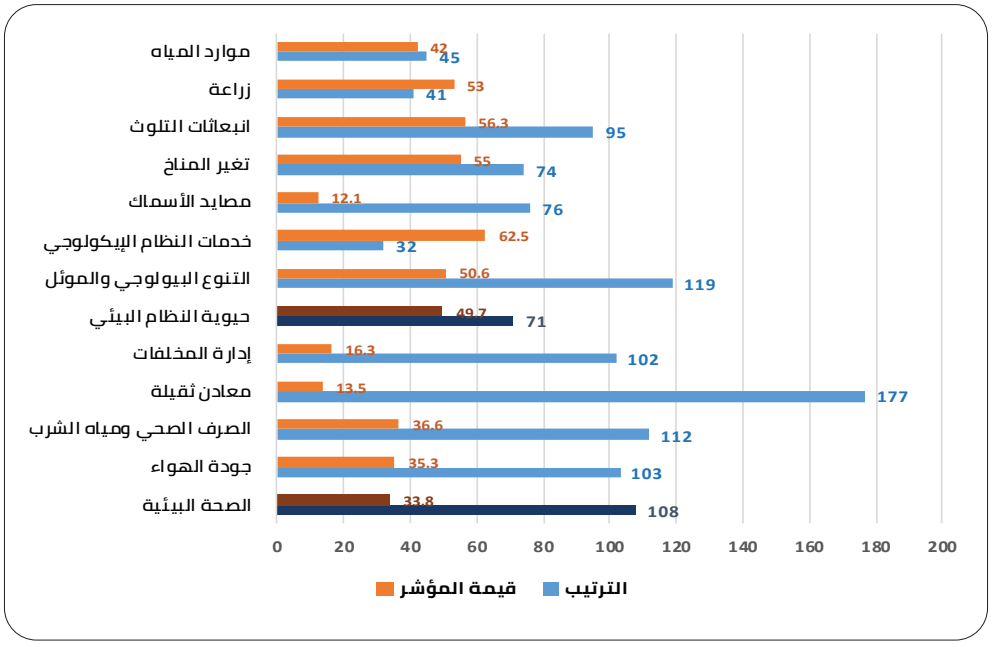

تطور قيمة محور الصحة البيئية خلال 10 سنوات ومقارنتها بمتوسط منطقة الشرق الأوسط عام 2020

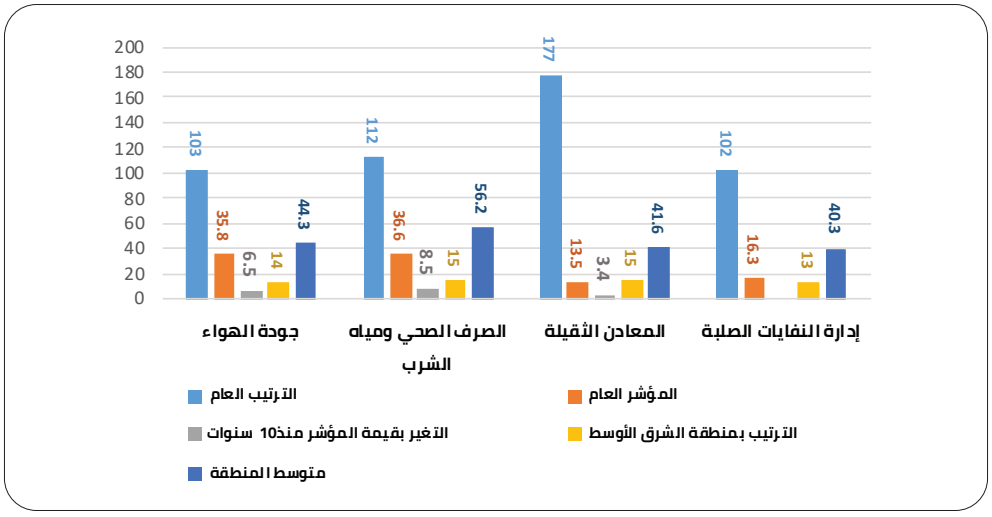

ترتيب وقيمة المؤشرات الفرعية ومقاييس محور الصحة البيئية بمؤشر الأداء البيئي لمصر 2020

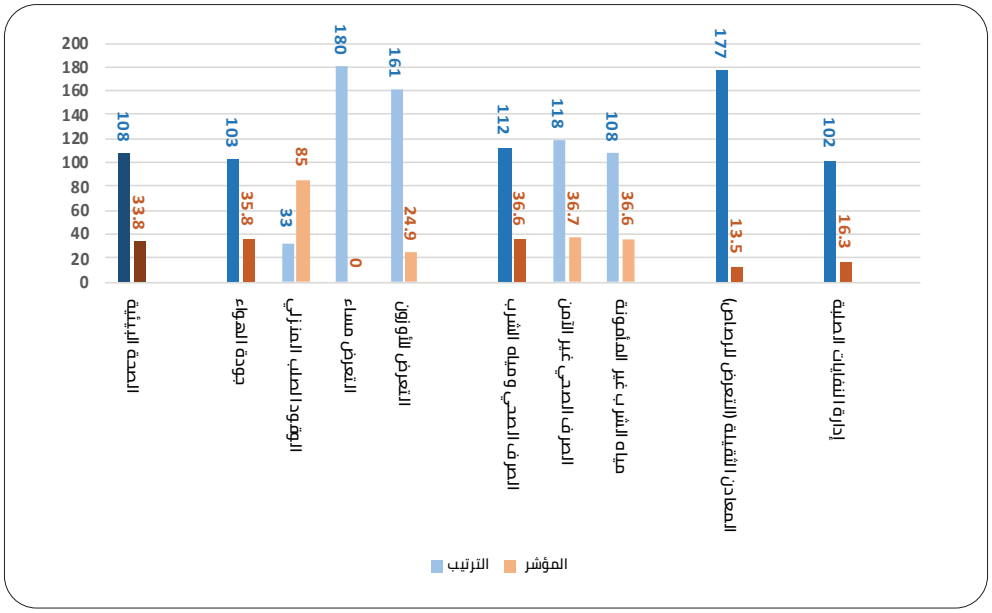

ترتيب عدد من الدول وفقًا لمحور الصحة البيئية بمؤشر الأداء البيئي 2020

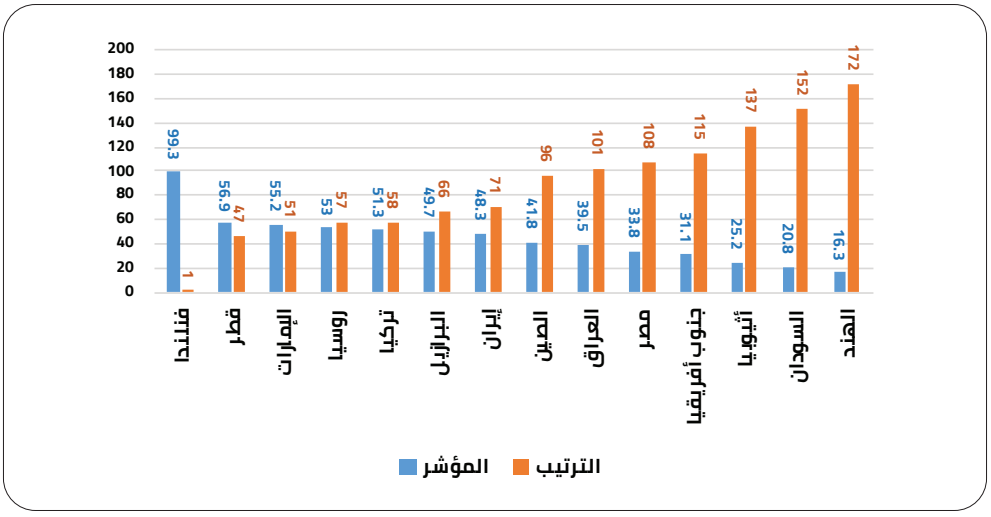

تطور قيمة محور حيوية النظام البيئي خلال 10 سنوات
ومقارنتها بمتوسط منطقة الشرق الأوسط عام 2020

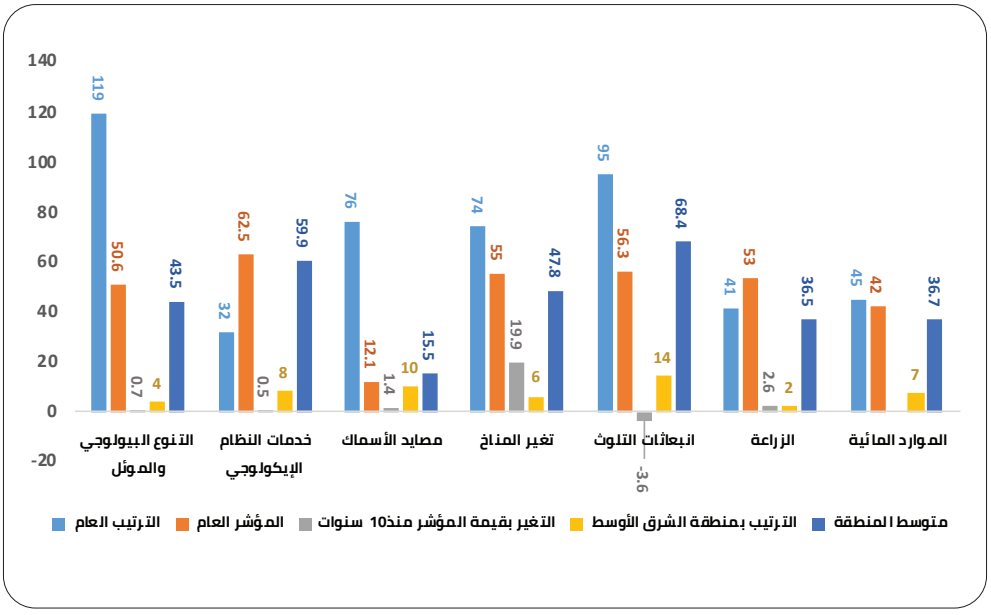

ترتيب وقيمة المؤشرات الفرعية ومقاييس محور حيوية النظام البيئي بمؤشر الأداء البيئي لمصر 2020

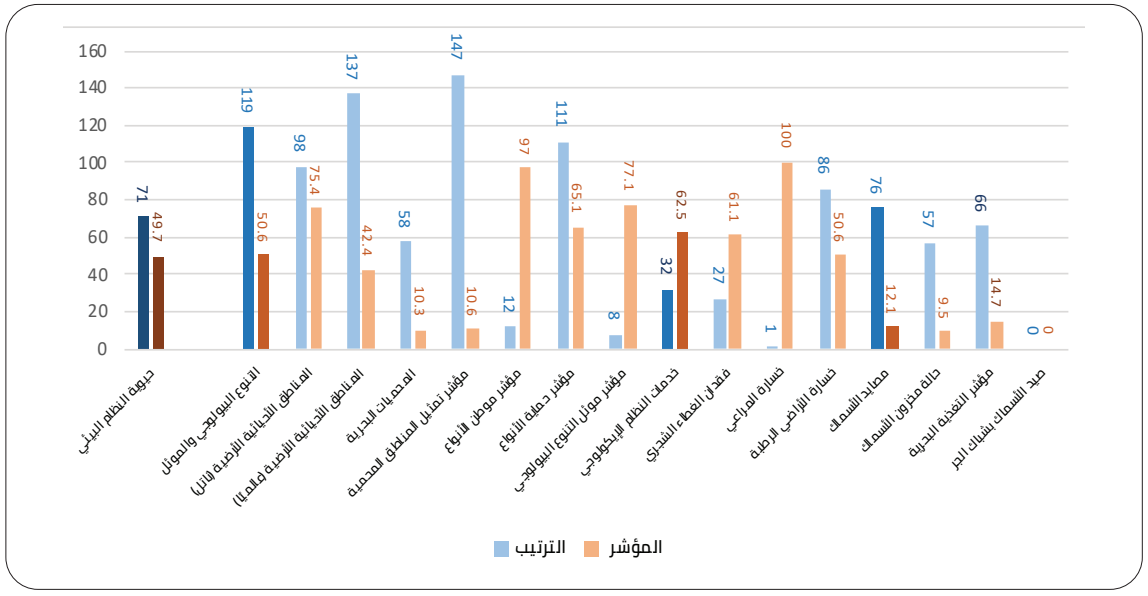

تابع: ترتيب وقيمة المؤشرات الفرعية ومقاييس محور حيوية النظام البيئي
بمؤشر الأداء البيئي لمصر 2020

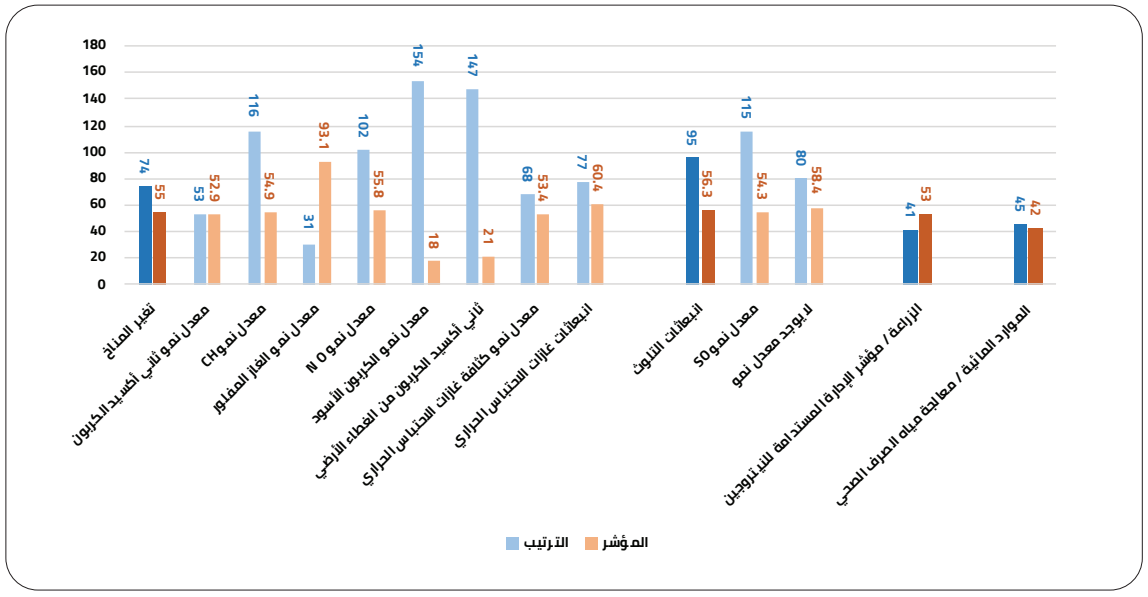

ترتيب عدد من الدول وفقًا لمحور حيوية النظام البيئي بمؤشر الأداء البيئي 2020

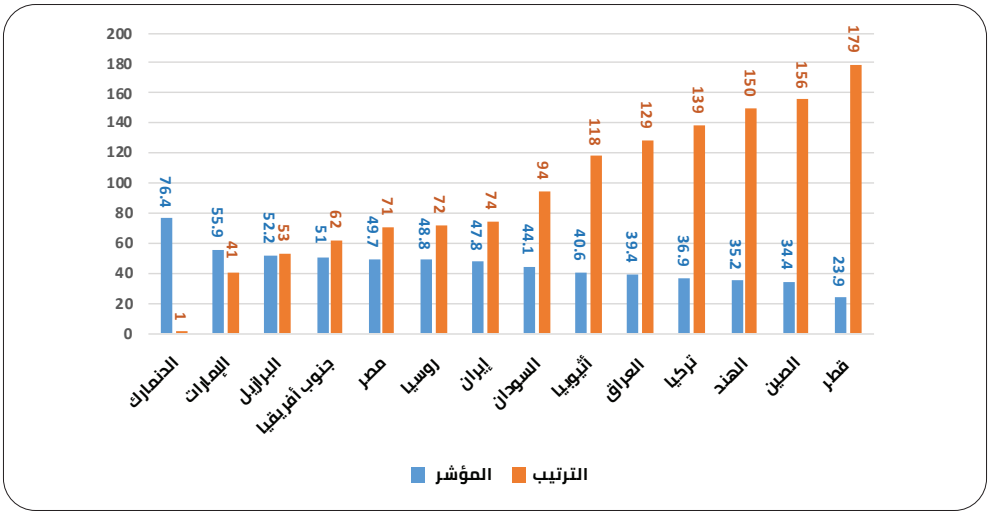

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

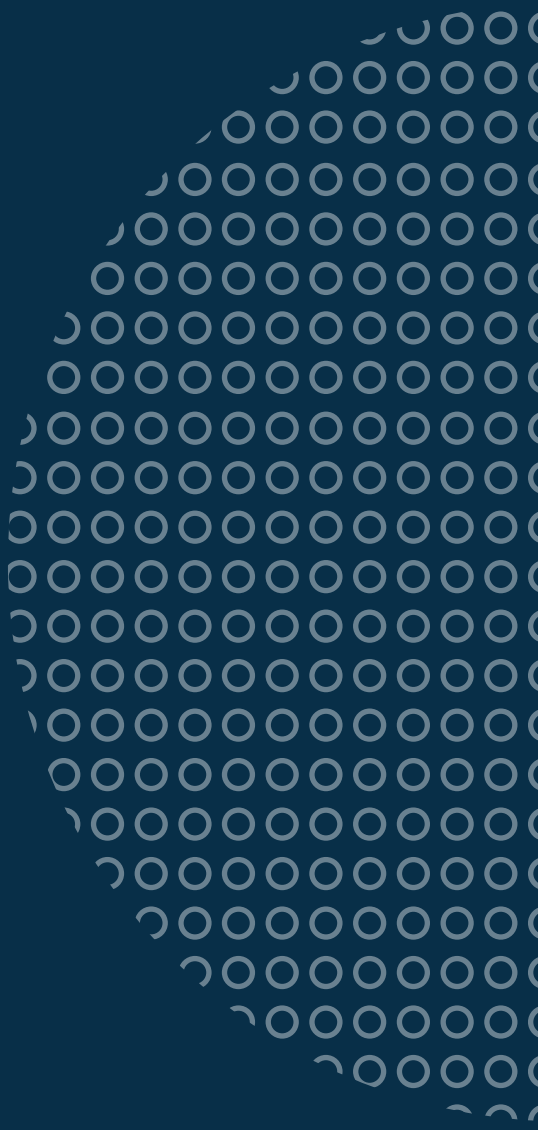

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863

E-mail info@ecsstudies.com

Website www.ecsstudies.com

Social links /ecsstudies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo